الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الاغواط -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر تخصص مالية المؤسسة

بعنوان

فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحدّ من مخاطرها في البنوك

(دراسة ميدانية)

من إعداد الطالبتين:

- صيافة وهيبة
- دويق مريم

تحت إشراف:

د. مخلوفي الطاهر

لجنة المناقشة:

أ.د. حمزة طيبي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د. الطاهر مخلوفي	أستاذ محاضر – أ-	مشرفا
أ. ابراهيم عامر	أستاذ مساعد – أ-	مناقشا

محضر رقم: 02/م.م/2023 بتاريخ 2023/06/11

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد كثيرا طيبا مباركا لك يا رب على ما مننت علينا بنعمة العلم

ويسرت لنا سبله ويسرت لنا من يعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم...

الشكر الحمد لك ربنا على ما أنعمت علينا من صبر لإنهاء هذا العمل المتواضع.

ثم الصلاة و السلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين...

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى الأستاذ المشرف "**مخلوفي الطاهر**" الذي أشرف على علمنا هذا ويسر لنا الطريق في انجازه...

والشكر الخاص أيضا للأستاذة "**مشراوي سميرة**" والتي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة نعم المشرف ونعم الأستاذة...

وكما نتقدم أيضا بالشكر إلى لجنة المناقشة الأستاذ "**طيبي حمزة**" رئيسا والأستاذ "**إبراهيم عامر**" مناقشة.

ولا ننسى كل من قدم لنا يد العون من الأهل والأساتذة والاصدقاء

شكرا إلى كل هؤلاء وجزاهم الله خيرا.

الإهداء

إلى من قال فيهما الرحمٰن "... وبالوالدين إحسانا..." صدق الله العظيم

إلى من خدمتهما طول عمري ما وفيت جزءا ضئيلا مما تحملاه من أجلي...

إلى الغاليين الذين أوصلاني إلى ما أنا عليه...

إلى الذين هما قدوتي في الحياة...

إليك أمي الغالية.

إليك أبي الكريم.

إلى إخوتي وأخواتي أدامهم الله لي سندا في الدنيا...

إلى من قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل.

وهيبة

الإهداء

إلى أحلى هدية في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود وأنقى إنسانة على وجه الأرض، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي "أمي" إلى ملاكي في الحياة من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى القلب الكبير "أبي".

حفظهما الله وجعل لي في كل يوم تقواها هما وأينما كنت في مقامي أبغي رضاهما.

إلى أسرتي وإلا اخوتي وإلى رفيقاتي وإلى كل من سعى واجتهد لينال ما يفيد هذه الأمة في طريقها نحو القمة.

مريم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحدّ من مخاطرها في البنوك، وتمّ التعرف على مخاطر السيولة التي قد تواجهها البنوك، وبيان أهم الأدوات والمؤشرات النوعية والكمية لقياسها ومدى فعاليتها، والتي قد توضح مقدار الخسارة المحتملة التي يتعرض لها البنك، وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على الدراسة الميدانية لإثبات أن إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة وتطبيقه لأدوات قياس متنوعة يساهم في الحدّ من مخاطر السيولة لديه بمستوى مرتفع وأن البنك يعمل دوما على توفر سيولته وتوازنها، حيث تم اختيار الفرضيات للدراسة وقد تم اثبات وجود علاقة ذات دلالة احصائية لمتغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر؛ سيولة؛ فعالية؛ بنوك.

Abstract:

This study aims to study the effectiveness of liquidity risk measurement tools in reducing their risks in banks. The study is in its applied aspect on the field study to prove that the bank's awareness of the importance of measuring liquidity risk and its application of various measurement tools contributes to reducing its liquidity risk at a high level and that the bank is always working on the availability and balance of its liquidity, as the hypotheses were chosen for the study and a statistically significant relationship has been proven for the study variables.

Keywords: risks; liquidity; effectiveness; banks.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
قائمة الملاحق	/
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الاطار النظري	07-43
تمهيد	07
المبحث الأول: أساسيات حول السيولة في البنوك	08
المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك	08
المطلب الثاني: مدخل إلى المخاطر في البنوك	13
المطلب الثالث: مخاطر السيولة في البنوك	19
المبحث الثاني: أدوات قياس مخاطر السيولة في البنوك	23
المطلب الأول: تحليل سلم الاستحقاق والنسب المالية للسيولة	23
المطلب الثاني: الصيغ التحليلية	25
المطلب الثالث: مخاطر السيولة و اتفاقية بازل 03	28
المبحث الثالث: فعالية أدوات القياس في الحدّ من مخاطر السيولة	33
المطلب الأول: مفهوم الفعالية	33
المطلب الثاني: مزايا وعيوب أدوات قياس مخاطر السيولة	35
المطلب الثالث: استراتيجيات و ظوابط الحدّ من مخاطر السيولة في البنوك	40
الخلاصة	43
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية على عينة من البنوك الجزائرية لولاية الأغواط	45-69
تمهيد	45

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة	46
المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة	46
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	47
المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والاحصائية المستخدمة	48
المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسة	54
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية	54
المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي	57
المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات	58
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	/
الملاحق	/

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	**البنوك المشكلة لمجتمع الدراسة**	**47**
02	**استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة**	**47**
03	**درجات مقياس ليكارت الخماسي**	**48**
04	**متوسط ليكارت الخماسي**	**49**
05	**محاور وعدد ونسبة الفقرات لكل محور**	**50**
06	**قياس ثبات أداة الدراسة**	**51**
07	**معاملات الارتباط للمحور الأول حجم ادراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه**	**52**
08	**معاملات الارتباط للمحور الثاني مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك**	**52**

09	**نتائج اختبار التوزيع الطبيعي**	**58**
10	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه**	**59**
11	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك**	**60**
12	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الحد من مخاطر السيولة في البنك**	**61**
13	**معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع**	**63**
14	**نتائج الانحدار الخطي المتعدد**	**64**
15	**نتائج اختبار Test de Kruskal–Wallis للعينات المستقلة**	**68**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	**أنواع مخاطر في البنوك**	**18**
02	**أنواع مخاطر السيولة في البنوك**	**22**
03	**توزيع أفراد العينة حسب العمر**	**54**
04	**توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العمري**	**55**
05	**توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة**	**56**
06	**توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة**	**57**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	**أسماء الأساتذة المحكمين**
02	**نموذج استبيان الدراسة**
03	**الجداول التكرارية للمتغيرات الشخصية والوظيفية**
04	**معاملات الارتباط بين المحاور ومتغيراتها**
05	**اختبار الثبات**
06	**اختبار التوزيع الطبيعي**
07	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محاور الدراسة**
08	**تحليل الانحدار الخطي المتعدد**
09	**اختبار الفروقات اختبار Kruskal–Waillis للعينات المستقلة للمتغيرات**
10	**معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع**

مقـــدمـــة

مقدمة:

تعتبر البنوك الركيزة الأساسية للنظام الاقتصادي، لذلك اختصت بالعديد من الدراسات والأبحاث حولها، اذ تلعب دورا هاما في تحريك الاقتصاد من خلال الدور المنسوب لها باعتبارها وسيطا ماليا بين طالب التمويل ومانح التمويل، تقوم باستقطاب ودائع العملاء بمختلف أنواعها وتوظيفها في شكل قروض لطالبي التمويل لتمويل مشاريعهم أو استهلاكهم.

وتعتبر السيولة من أهم العناصر التي تسعى البنوك لتحقيق قدر مناسب منها لتعزيز قدرته على مواجهة التزاماته التعاقدية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تدير البنوك سيولتها باستخدام مجموعة من الأدوات حتى تتجنب مخاطر السيولة، وتكون على استعداد لمواجهة طلبات السحب من المودعين أيضا بسرعة وبدون تأخر لتفادي الوقوع في مخاطر السيولة وفقد ثقة العملاء وولائهم.

ولهذا تضع البنوك مجموعة من الأدوات لقياس مدى كفاية السيولة تجنبا للوقوع في مخاطرها ولضمان استمراريتها، ولمعرفة مدى فعالية هذه الأدوات في الحد من مخاطر السيولة وللإلمام بجوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحدّ من مخاطرها في البنوك؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسة نقوم بطرح الاشكاليات الفرعية:

- ✓ هل يدرك البنك أهمية قياس مخاطر السيولة لديه؛
- ✓ ما مدى تنوع أدوات قياس مخاطر السيولة لدى البنك؛
- ✓ كيف يحدّ البنك من مخاطر السيولة لديه؟

الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** هناك وعي لدى البنك بأهمية قياس مخاطر السيولة من خلال وضع إجراءات تساعد على تحديد وتقييم مخاطر السيولة التي يتعرض لها؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** يطبق البنك أدوات متنوعة لقياس مخاطر السيولة؛
- ✓ **الفرضية الثالثة:** يساهم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة وتطبيقه لأدوات قياس متنوعة في الحدّ من مخاطر السيولة لديه.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية البنوك لكونها من أهم المؤسسات المالية في النظام المالي، الذي تتسم بيئته بالتطور والمنافسة الشديدة، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول عنصرا هاما بالنسبة للبنوك وهو السيولة ومدى أهميتها لنشاط البنوك لذا وجب عليها البحث عن أنجع الأدوات لقياس ومعرفة مدى فعالية الأدوات في الحدّ من مخاطر السيولة وادارة اصولها وخصومها لتحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق أرباح دون المساس بقدرتها على تلبية متطلبات السيولة لمودعيها.

أهداف الدراسة:

- ✓ عرض مفهوم السيولة وأبرز مكوناتها ومخاطرها؛
- ✓ التعرف على مختلف أدوات قياس مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك؛
- ✓ تحديد مدى فعالية ادوات قياس مخاطر السيولة.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ وجود رغبة شخصية لمعالجة مواضيع حول المؤسسات المالية بحكم التخصص؛
- ✓ الأهمية التي تكتسي الموضوع؛

حدود الدراسة:

- ✓ **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تبيان فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحدّ من مخارطها في البنوك.
- ✓ **الحدود الزمانية:** تتمثل في العام الدراسي 2022- 2023م
- ✓ **الإطار المكاني:** ثلاث بنوك بولاية الأغواط بنك التنمية المحلية، بنك الوطني الجزائري، بنك الجزائري الخارجي.

منهج الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الاشكالية الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم اتباع المنهج الوصفي بالنسبة للدراسة النظرية، أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فسيتم الاعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية على بعض البنوك التجارية الجزائرية بولاية الأغواط وذلك باستخدام استمارة الاستبيان موجهة الى هذه العينة لجمع المعلومات بواسطة البرنامج الاحصائي spss لاختبار صحة الفرضيات.

الدراسات السابقة:

- ✓ **حياة نجار: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-** دراسة واقع البنوك التجارية الجزائرية العمومية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014، حيث تمثلت الاشكالية هذه الدراسة في هل تقوم البنوك التجارية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن قواعد الحيطة و الحذر المطبقة في الجزائر غير كافية بضبط نشاط البنوك التجارية العمومية وادارة مخاطرها لأنها مستوحاة من بازل 01 وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل 02 والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل 03، افتقار البنوك العمومية الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية،
- ✓ **أحمد عمان: فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية** – دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010- 2015 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و بنكي معمق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة غرداية الجزائر 2018، حيث كانت اشكالية الدراسة متمثلة في ما مدى فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مستويات مخاطر السيولة للبنوك العاملة بالجزائر وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الكفاءة تساهم في اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة البنك لكي يتم اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية، من الضروري تحديد السيولة التي يحتاجها البنك التجاري و أيضا من المهم دراسة وفهم التغيرات التي تطرأ على الميزانية و كيفية تأثيرها على السيولة قصد وضع السبل الكفيلة بتجنب الازمات.
- ✓ **فرح يعقوب: إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي** دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال الجامعة الافتراضية السورية 2017 حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول المصارف تكون عرضة لمشاكل تتعلق بالسيولة سواءا تلك التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما و من أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة من خلال دراستها هي للوقاية من مخاطر السيولة تقوم إدارة البنك بيمو بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع و إدارة الموجودات

كما يحتفظ بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص منظورة في السيولة.

- ✓ **علي حقبة: التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية** دراسة تطبيقية تحليلية على المصرف التجاري السوري أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في المصارف التأمين كلية الاقتصاد جامعة دمشق سوريا 2013 حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المستوى المثالي من السيولة لدى المصرف التجاري السوري الذي يمكنه من سداد التزاماته و تعهداته المالية بكفاءة ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو لا يؤدي انخفاض مفاجئ في الودائع الجارية لدى المصرف التجاري السوري إلى انخفاض قدرته على سداد التزاماته، وأيضا لا يمكن الاعتماد على النسب المالية التقليدية في الحكم على متانة وضع السيولة في المصرف التجاري السوري أو البناء عليها للتنبؤ بالمستقبل.

هيكل الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة وفرضياتها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للدراسة، مقسم الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول أساسيات حول مخاطر السيولة في البنوك مفهوم السيولة، أنوعها، مكوناتها وأهميتها، ومفهوم مخاطر السيولة وأسبابها، المبحث الثاني خصص لأهم أدوات قياس مخاطر السيولة النسب المؤشرات وتعديلات لجنة بازل 3، أما المبحث الثالث فقد وضع تحت عنوان فعالية أدوات القياس سلط الضوء على مزايا وعيوب أدوات القياس، واستراتيجيات الحد من مخاطر السيولة،

الفصل الثاني: كان عبارة عن الإطار التطبيقي للدراسة الذي جاء تحت عنوان الدراسة الميدانية على عينة من البنوك الجزائرية بولاية الأغواط ولقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول تم عرض فيه منهجية واجراءات الدراسة، والمبحث الثاني عرض و مناقشة الدراسة.

الخاتمة: تتضمن خلاصة الدراسة وأهم النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل وآفاق الدراسة.

صعوبات الدراسة:

تجلت صعوبات الدراسة في الجانب التطبيقي فقد واجهتنا عقبة تمثلت في:

- ✓ نقص التعاون من طرف بعض موظفي البنك وعدم الجدية؛

- ✓ صعوبة جمع المعلومات حيث اتسمت بعض المعلومات بعدم الدقة؛
- ✓ بالإضافة إلى صعوبة مقابلة المسؤولين في البنوك.

الفصل الأول: الإطار النظري؛

- ✓ **المبحث الاول**: أساسيات حول السيولة في البنوك؛
- ✓ **المبحث الثاني**: أدوات قياس مخاطر السيولة في البنوك؛
- ✓ **المبحث الثالث**: فعالية أدوات القياس في الحد من مخاطر **السيولة**.

تمهيد:

تقوم المؤسسات المالية ولا سيما البنوك تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة قبول الودائع و منح القروض و الاستثمارات المالية فإنها تتعرض لأنواع من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها في هذه الأنشطة، فالمخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية وفي الوقت الذي يفضل البنك و كل مؤسسة التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة و من أهم هذه المخاطر خطر السيولة اذا عليها اتخاذ الاجراءات والأساليب التي تمكنها من التنبؤ باحتمال التعرض للخطر و استراتيجيات الحد منه.

و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: أساسيات حول السيولة في البنوك
- ✓ المبحث الثاني: أدوات قياس مخاطر السيولة في البنوك
- ✓ المبحث الثالث: فعالية أدوات القياس في الحد من مخاطر السيولة

المبحث الأول: أساسيات حول السيولة في البنوك

تشغل السيولة مكانة هامة في ميزانية البنوك وتلعب دورا هاما في تحقيق أهدافها وكذلك مخاطرها تعتبر من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك و هي من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها في الوقت الحالي، لذلك فإن صعوبة زيادة السيولة يعد مؤشرا سلبيا يدل على أنّ البنك يعاني من مشاكل في السيولة يمكن أن تؤثر على السير العادي لعمله سواءا ما تعلق منه بالوفاء بالمسحوبات أو منح القروض. كما قد يتحمل البنك خسائر نتيجة صعوبة تأمينيه للأموال اللازمة وعندما تستطيع تدبيرها ولكن بتكلفة عالية. لذلك ارتأينا إلى عرض مضمون هذا المبحث من خلال التعرف أولا على السيولة في البنوك مكوناتها وأهميتها العوامل المؤثرة عليها من ثم مخاطر البنكية و أنواعها ومخاطر السيولة أسباب نشوئها وأنوعها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة في البنوك

لقد عرف مفهوم السيولة اختلافا كبيرا بين مختلف الباحثين والعلماء الاقتصاديين بسبب التغيرات الحاصلة في الاقتصاد المصرفي وعليه سيتم التطرق في الجزء إلى مفهوم السيولة في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم السيولة وأهميتها

تعد السيولة شريان سير نشاط أي بنك لهذا سيتم التطرق إلى تعريف السيولة وفيما تكمن أهميتها.

1. مفهوم السيولة البنكية

تعددت تعاريف السيولة من باحث إلى آخر لدرجة من الصعب ايجاد تعريف موحد للسيولة ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

تعريف 1: فالسيولة Liquidity في معناها المطلق تعني النقدية Monay cash أما السيولة في معناها الفني تعني قابلية الأصل للتحويل بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة فإنّ السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين نقدية سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمقابلة التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد في ضوء استحقاقات التزاماته.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، الاسكندرية- مصر 2000، ص230.

تعريف2: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة، فمثلا اشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين بدفعهم لسحب ودائعهم منه.[1]

تعريف3: معنى ذلك أنّ البنك التجاري قد يعترض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة وقت واحد مما يتحتم على البنوك التجارية أنّ تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أنّ يحافظ البنك بأمواله في صورة أرباح نقدية وإنما بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.[2]

تعريف4:إن مقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته والنقود هي أكثر الأموال سيولة، ويجب على المصارف التجارية، أنّ تعمل على الاحتفاظ بأموالها بدرجة من السيولة تمكنها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة.[3]

وتنقسم السيولة المصرفية الى **ثلاث أبعاد:**

- ✓ الوقت: وهو سرعة التي ممكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
- ✓ المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة تلك الموجود أو احتمالية تقصير أو اهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.
- ✓ التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها.[4]

ومن جملة التعاريف نستنتج انه

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن السيولة على أنها: وهي النقود المتوفرة لدى البنك المقابلة للتحويل (تسييل) بسرعة وبدون خسارة لأصول سائلة لمواجهة التزاماته المستحقة في أجالها المحددة.

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، الطبيعة الأولى، دار غيداء لنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2015، ص 15.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان –الأردن 2006، ص 24

[3] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2006، ص93.

[4] نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 303

2- أهمية السيولة البنكية:

تعد السيولة ذات أهمية خاصة للبنوك التجارية لاسيما بالمقارنة مع المنشآت غير مالية حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من و إلى البنك بالمقارنة مع رأس مال البنك بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ بحجم و توقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك. علما أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب، بالتالي فإن أهمية السيولة تنبع من قرار كيفية استثمار الودائع بأشكالها المختلفة، و من قرار تمويل هذه الودائع.

فمن المعروف أن أغلب مطاليب البنوك التجارية تكون مستحقة السداد عند الطلب أو بإشعار قصير الأجل، لذلك على إدارة البنك أن تكون حذرة في اختيار موجوداته في حالة استثمار الودائع، حيث كلما كانت الموجودات أقرب إلى السيولة كلما كان من السهل على إدارة البنك أن تواجه عمليات السحب المفاجئة في حالة قرارات التمويل لهذه الودائع في صورة نقدية وبالتالي إمكانية تلبية طلبات عملائه في الوقت المناسب هذا من ناحية و من ناحية أخرى كلما كانت موجودات البنك تتصف بالسيولة كلما قلت ايرادات البنك مما يؤدي إلى حالة عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بمعنى آخر، أن السيولة المفرطة أو قلة السيولة كليهما سيؤديان إلى نتائج سلبية على البنك من هنا يأتي دور الإدارة الكفؤة في التوقيت و المواءمة بين درجة مناسبة من السيولة و بين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت وهذا ما يمثل تحديات دائما لأي بنك تجاري.

لكن رغم ذلك فإن توفر السيولة لدى البنك له عدة مميزات تتمثل أهمها في المرونة العالية في توجيه الاستثمارات و القدرة على استغلال الفرص إلا أن عدم توفرها يحد من قدرة البنك على اغتنام الفرص و الاقراض و الاستثمار كما تفقده حرية الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة له، و إذا ما تفاقمت مشكلة السيولة فقد تؤدي إلى افلاس البنك وتصفيته.

ونظرا للأهمية الكبيرة للسيولة البنكية، فالبنوك التجارية تحتفظ بنسبة معينة من الودائع في شكل احتياطات نقدية لا تحقق أي ايراد، ليتسنى لها بعد ذلك استثمار الفائض في النقد موجودات تكون سائلة بطبيعتها ويضمن لها تحقيق ربحت معتبرا.[1]

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2014، ص 164، 165

الفرع الثاني: مكونات السيولة أنواعها في البنوك:

يمكن القول أن البنك توفر لديه سيولة كافية عندما يكون قادرا على مواجهة التزاماته بشكل فوري فهي تشمل على مكونين رئيسين، ويحرص البنك دوما المحافظة على تنوع سيولته.

1. مكونات السيولة:

وتنقسم السيولة البنكية إلى جزأين رئيسين يتمثلان في :

1.1 السيولة الحاضرة: وهي النقدية الجاهزة وتتمثل في:

- ✓ **النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزانة البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البنك ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.
- ✓ **الودائع لدى البنوك الأخرى والبنوك المركزية:** حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، و يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي ، التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي.
- ✓ **الشيكان تحت التحويل:** و هي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملات بالبنك وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة.[1]

2.1 السيولة شبه النقدية: وتعبر عن امكانية البنك في توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعض من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل إذن الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية والتي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة و هي عادة قصيرة الأجل و وجود امكانية التصرف السريع لها بالبيع أو الرهن.[2]

[1] عبد الغفار حنفي، ادارة البنوك، الدار الجامعية الطبع والنشر، الاسكندرية مصر، 1997، ص 155.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص231.

2. أنواع السيولة:

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

2. **السيولة القانونية:** تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي في هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

2.2 السيولة الاضافية: تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا وتبلغ نسبة السيولة الاضافية عند البنوك ما يقرب من 30٪ في المتوسط.[1]

2.3 السيولة الاحتياطية: وهي تمثل الأصول القابلة لرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة أو غيرها وطبيعة تلك السيولة موسمية لأن الحاجة إليها تكون موسمية.[2]

الفرع الثالث: العوامل التي تؤثر على السيولة البنكية:

يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على السيولة البنكية في النقاط التالية وهي:

- ✓ **عمليات الايداع والسحب على الودائع:** في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب من الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق لدى المصرف وبالتالي تؤدي الى تقليص سيولته في حين كلما زاد حجم زبائنه كانت ودائعه أكثر استقرار كانت سيولته مرتفعة.

- ✓ **الوعي المصرفي لدى الجمهور:** نلاحظ. في البلدان النامية أن درجة الوعي المصرفي لدى مواطنيها منخفضة إذا انهم يفضلون أن تكون اموالهم تحت ايديهم وعدم قيامهم باستخدام الصكوك و أدوات الوفاء الأخرى ببطاقات الائتمان.

[1] رنيم أحمد سلمان، تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية، مقارنة بين المصرف الاسلامي والمصرف التقليدي، جامعة الشام الخاصة 2020، ص29.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 235

- ✓ **رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف:** إن سيولة المصرف تزداد إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الاخرى المعاملة في البلد.[1]

ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية و تجدر الملاحظة إلى أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي تؤدي إلى تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية.

- ✓ **موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:** بما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية في البلد فإنه يمتلك قدرة التأثير على السيولة المصرفية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض النقد في أوقات التضخم فإنه سيحمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوافرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض من خلال قيامه برفع سعر أعلى للخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) ويحصل العكس في حالة توسيع النقد (الانتعاش الاقتصادي).[2]

المطلب الثاني: مدخل إلى مخاطر في البنوك

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر في البنوك، مما أدى بالباحثين في هذا المجال الاقتصادي إلى محاولة ايجاد تقنيات لتحكم أو التقليل من هذه المخاطر وفي هذا المطلب سيتم عرض مفهوم المخاطر البنكية.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر في البنوك

إن المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي كثيرة ومتنوعة لذا كان لزاما على المهتمين بالمجال المصرفي أن يتطرقوا ويحددوا مفهومها ولكن كل باحث قدم تعريفا حسب ما رأى من بين هذه التعريف التالي:

[1] حسين محسن توفيق المطيري، السيولة و أثرها في العائد و المخاطرة ، بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر العدد 37، 2016، ص105

[2] مروج طاهر هذال المرسومي، أثر مخاطر السيولة المصرفية و كفاية رأس مال في أداء المصارف التجارية العراقية المدة 2005- 2014، اطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء العراق، 2017،ص 33

تعريف1: بأنها امكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النتائج المرغوب في تحقيقها عمل هو متوقع فهي وقوع حدث غير مرغوب به مستقبلا، تذبذب العائد الفعلي عما هو متوقع، التقلب في القيمة السوقية المؤسسة المالية.[1]

تعريف2: في البنوك والتمويل يرتبط مصطلح الخطر بالخسائر المالية ولكن يتم وصفه بدقة أكبر على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل ويعتبر الخطر جزءا لا يتجزأ من عمل البنك ومن أجل تحقيق عوائد لملاكه فلا بد من أن يتحمل بعض المخاطر مرتبطة بنموذج عمل البنك لا نتفك عنه [2]

تعريف3: على أنها إمكانية حدوث الخسارة إما بشكل مباشر من خلال الخسارة في الأعمال التجارية أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود احد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته وهو ما يتعلق بمواجهة آثار سلبية في المستقبل تعليق البنك عن تحقيق أهدافه الموضوعة بكفاءة.[3]

تعريف4: يمكن القول بأن المخاطر هي احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها وبالنسبة لبعض الاقتصاديين فإن المخاطرة يمكن أن نتبع من:

- نقص التنوع.
- نقص السيولة.
- ارادة المصرف في التعرض المخاطر.

هذه المصادر الثلاثة متصلة ببعضها البعض وتؤثر على بعضها وتعتبر ارادة المصرف في التعرض للمخاطرة بكونها الكبرى الأساسية للفوائد التي تجنبها وبالتالي القسط الأكبر من ايرادها تعلم أنه كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة كلما كان العائد المتوقع منه كبيرا لذلك من الممكن أن تسعى المصارف إلى التعرض للمخاطرة بهدف تعظيم العائد.[4]

[1] محمد عادل ناولو، ادارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة العربية الأولى، دار سورية الفتاة للنشر، سوريا 2022، ص 02.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية واساليب قياسها، صندوق النقد العربي، ص11.

[3] Hachemi soltani, Sadek Seffih, Istisna Risk Management in Islamic banks. Journal of Finance and Business Econamics Review, vol 6, № 04, Décembre 2022, p 240

[4] نعيمة بن عامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى منظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، ص464.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية:

تختلف الأدبيات المصرفية في تصنيفاتها لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي باختلاف وجهة نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع مخاطر السيولة فمنهم من صنفها إلى مخاطر مالية وغير مالية حيث:

1. المخاطر المالية:Financial Risk

وهي المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشرافا مستمرين بإدارة الموجودات الأخرى ذات العلاقة وتحقق المصارف عن طريق أسلوب ادارة المخاطر ربحا أو خسارة،[1] ومن أهم أنواع المخاطر المالية:

- ✓ **مخاطر الائتمان Crédit Risk:** هي المخاطر الاساسية التي يتحملها البنك و تمثل مخاطر عدم قدرة العميل او عدم رغبته في وقت ما بالوفاء بالتزاماته المالية على النحو المنصوص عليه في العقد ولذلك فهي الخسارة الناتجة عن عدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته قد يكون هذا الالتزام هو سداد الأموال المقترضة باعتباره الأكثر تقليدية وشيوعا المخاطر المسجلة في الميزانية العمومية يمكن ان تكون أيضا لتسليم الأموال والأوراق المالية عند اجراء معاملة آجلة أو تقديم ضمان يتم تسجيل المخاطر خارج الميزانية العمومية فمخاطر الائتمان هي الخسارة التي يتكبدها وكيل اقتصادي بعد تغيير جودة الائتمان لأحد الأطراف المقابلة أو محفظة الأطراف المقابلة.[2]
- ✓ **مخاطر السيولة Liquidity Risk:** وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ونشير مقاييس مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الاموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.[3]

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على العائد والمخاطرة، دار اليازوري، 2012، ص 98.

[2] Zahra Bencheriet، Tewfik Bensahla , La Gestion de risque du crédit bancaires, cheurfa. S, Haddouche magazine, vol 8, № 03, Décembre 2022, p 481

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الاسكندرية مصر، 1999، ص 92،91

- ✓ **مخاطر السوق Market Risk:** تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير وقد تتخذ الحكومات اجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز... أو ربما نمنع دخول بعض المنتجات حماية الإنتاج المحلي[1]، وينقسم إلى خطرين هما:

أ- **مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk:** هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى نسبة السيولة المتوفرة لديه ومثالا عن ذلك هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف ان يتولى هذا الموضوع و ادارة مستمرة لتجنب المخاطر.

ب- **مخاطر سعر المصرف Foreign Exchange Risk:** هي المخاطر الحالية و المستقبلية التي قد تتأثر بها البنوك ايرادات البنك و رأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية إن مجلس الإدارة و ادارة البنك هي مسؤولة عن انكشاف البنك لمثل هذه المخاطر وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك تحكم مثل هذه النشاطات كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس ادارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر.[2]

2. **المخاطر غير مالية Non Financial Risk:** تعرف المخاطر غير المالية بأنها الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والناس والانظمة والأحداث الخارجية وقد تزايد الاهتمام بالمخاطر غير المالية في الآونة الأخيرة بسبب الخسائر المتزايدة الناتجة عنها وتتكون من:[3]

- ✓ **مخاطر التشغيل Operatinol Risk:** قد تكون المخاطر التشغيلية للأسباب عامة يمكن أن تواجه أي بنك كتلك التي تنجم عن عدم التحكم بالصورة الملائمة في التقنية الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي فإن من شان ذلك أن يحول مخاطر المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر اعطال في نظام الكمبيوتر بالإضافة إلى مخاطر التي تنشأ عن تهاون أو اهمال القائمين على شؤون الائتمان في القيام بمراقبة كل عمليات الإقراض بدقة أو لنقص خبرة

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، مرجع سبق ذمره، ص 66.

[2] ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ة ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، مارس 2010.

[3] محمد عادل ناولو، مرجع سبق ذكره، ص06

الموظفين في الاستفسار والتقصي عن العميل وسمعته المالية واجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية والذي يؤدي الى زيادة القروض المتعثرة و ما لديها من أثر سلبي على عمل البنوك.[1]

- ✓ **مخاطر الاستراتيجية Strategic Risk**

ويسمى هذا الخطر بخطر السياسة العامة وينشأ لغياب استراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب اتباعه لتحقيق اهدافه في الأجلين القصيرة والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماد على تحليل القوة الذاتية على سبيل المثال نذكر خطر النوع في منح القروض من طرف البنوك العربية للدول النامية أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء الاستثمار في مجالات أقل عائد ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه استراتيجي البنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطور ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة.[2]

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس نشر والتوزيع، عمان الأردن 2013، ص155

[2] يدو محمّد، قاشي خالد، مداخلة بعنوان استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية العملاقة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك التجارية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر،

الشكل رقم (01): أنواع المخاطر البنكية

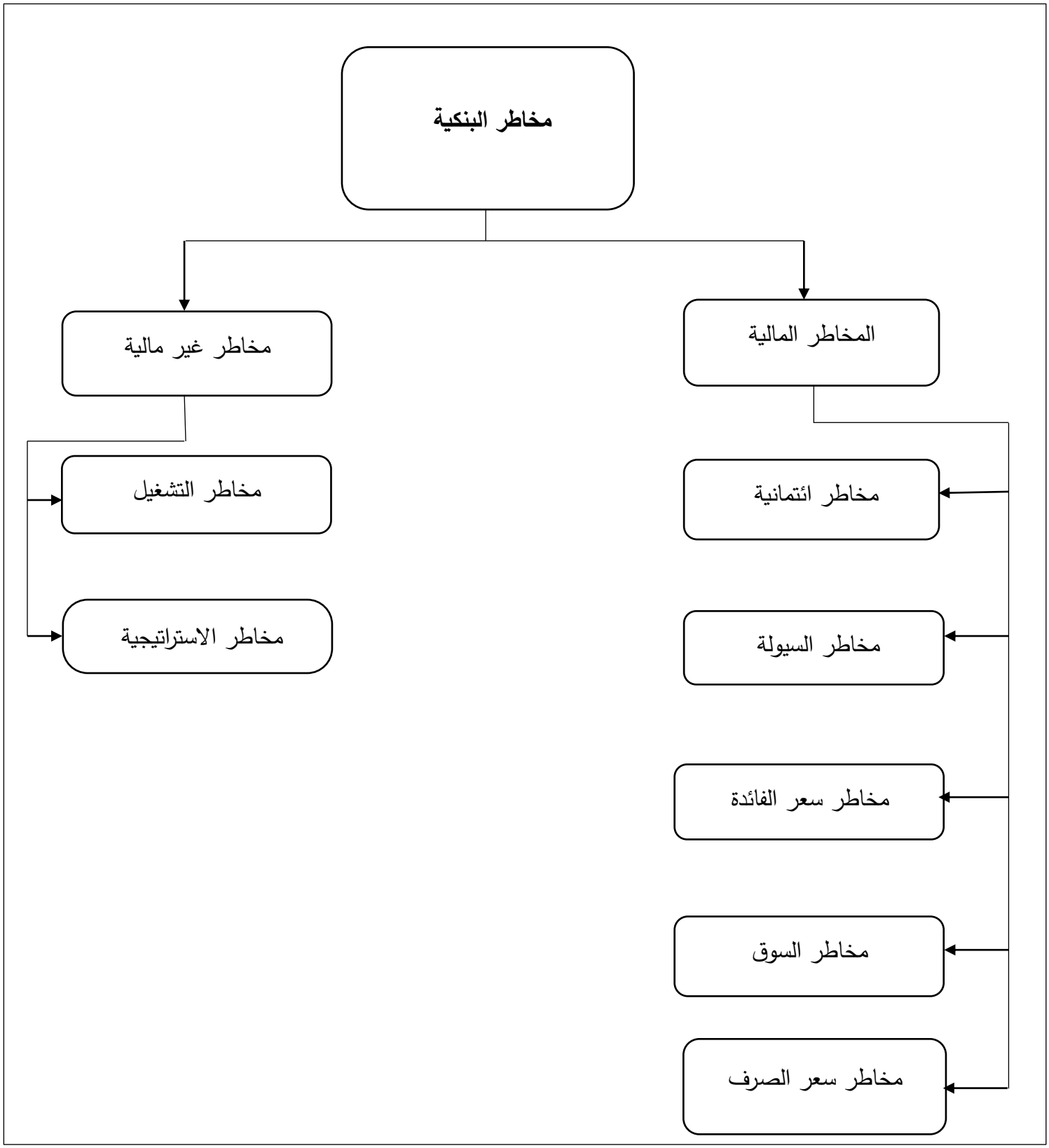

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على أطروحة دكتوراه لحياة نجار

المطلب الثالث: مخاطر السيولة في البنوك:

ذكرنا في ما سبق مفهوم السيولة والمخاطر التي يتعرض لها البنك فهناك من الباحثين من صنف خطر السيولة خطر مالي يمس بالبنك لذا في هذا المطلب سنقوم بعرض صورة لمخاطر السيولة في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة البنكية:

لقد تعددت تعاريف مخاطر السيولة نظرا لكثرة الباحثين في هذا المجال كذا الزاوية التي ينظر إليها كل باحث لهذا الخطر وفيما يلي سيتم عرض من هذه التعاريف:

تعريف1: هناك معنى شائع لمخاطرة السيولة وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج.[1]

تعريف2: تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل وتقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات التي حانت آجالها وبما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض مخاطر تمويل السيولة أو تعذر بيع الأصول.[2]

تعريف3: تنشأ بسبب عدم قدرة المصرف على مواجهة خفض التزاماته تجاه الغير أو التمويل زيادة أصوله و ذلك عندما لا تتوفر لدى المصارف السيولة الكافية و لا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة

سواءا بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري للموجودات وبتكلفة معقولة وينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد تؤدي إلى اعسار المصرف.[3]

تعريف4: تعرف مخاطرة السيولة بطرق مختلفة فبعضهم يعرفها بأنها احتمال عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية الجارية (الدائمة) عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم والموجودات السائلة وقت الحاجة.[1]

---

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد – ادارات – شركات – بنوك-مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر 2007، ص 200.

[2] عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[3] منصور منال، الملتقى العلمي الدولي حول الازمات المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، عنوان المداخلة إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف المركزية القطرية و الاقليمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، أيام 20- 21 أكتوبر 2009،ص 6.

نستنتج من التعاريف السابقة أن مخاطر السيولة تنشأ بسبب عدم قدرة المصرف على مواجهة خفض التزاماته أو زيادة أصوله وذلك عندما لا تتوفر لدى المصارف السيولة الكافية ولا يمتلك القدرة للحصول على الأموال اللازمة سواء بزيادة الالتزامات أو التسييل الفوري الموجودات و بتكلفة معقولة وينعكس على ربحيته وفي الحالات الشديدة قد تؤدي إلى اعسار المصرف.

الفرع الثاني: أسباب نشوء مخاطر السيولة في البنوك وأنواعها

يمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة على النحو التالي:

- ✓ أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة، حيث أن ازدياد حالات السحب و بالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات على ربحيته لإجباره على تسييل الفوري.
- ✓ أسباب تتعلق بجانبي الميزانية فالأول من خلال جانب الالتزامات بمعني عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة اضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كسندات والثاني من خلال جانب الأصول حيث أن خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام الزبون بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة، التي تسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفر السيولة.
- ✓ أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة للبنك.
- ✓ أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق من خلال عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل ولتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.[2]
- ✓ **الفرع الثالث: أنواع مخاطر السيولة البنكية:**

تنقسم أنواع مخاطر السيولة إلى نوعين رئيسين هما خطر السيولة التمويلية وخطر السيولة السوقية وإلى خطر السيولة العرضية

- ✓ **خطر السيولة العرضية:** والتي تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الاطراف القابلة مما يتطلب على البنك أن يقترض أموال إضافية.

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص104

[2] أحمد عمان، فعالية كفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي و بنكي معمق ، جامعة غرداية الجزائر ، 2018، ص 89

✓ **خطر السيولة التمويلية:**

إن مخاطر السيولة التمويلية هي المخاطر التي تكون فيها البنوك غير قادر على التعامل مع طلبات سحب الودائع نقدا سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو دون تعريض البنك الخطر. هذا البعد من السيولة يمكن من تقييم القدرة المالية المؤسسات البنكية من حيث أدائها لوظائفها التقليدية وتحويلها أجال استحقاق الأصول غير السائلة في الالتزامات السائلة وتوفيرها للسيولة.[1]

✓ **خطر السيولة السوقية:**

مخاطر السيولة في السوق مخاطر عدم قدرة البنك على بيع أصل بسهولة أو فك مركز ما بسعر السوق لا يوجد عامل واحد يؤدي إلى مخاطر السيولة في السوق يمكن أن ينشأ من حجم التداول غير الكافي (عمق السوق) أو التركيز الزائد (اتساع السوق) من وجود عدد قليل جدا من المشاركين في السوق لأصل معين يمكن أن يكون عمق السوق غير. الكافي أو الاتساع سنة مميزة لبعض الأصول في حين أن سوق الأصول الأخرى التي تكون عميقة واسعة مهما كان السبب كلما قل سوق السيولة لأصل معين استغرق بيع مركز في هذا الأصل وقتها أطول خاصة إذا كان المركز كبيرا.[2]

✓ **التفاعل بين مخاطر سيولة السوقية والتمويلية:**

فيما بخص سيولة التمويل والسوق توصل الى أن توقعات البنوك السليمة بانخفاض سيولة التمويل يدفعها إلى الامتناع عن الاقتراض بسبب توقعها أن البنوك المتضررة من مشكلة السيولة ستقوم يبيع بعض الأصول في المستقبل بأسعار رخيصة مما يدفع البنوك السليمة للاكتناز الاموال وذلك لتمكنهم من الاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية في المستقبل هذه الآلية ظهرت جليا خلال ازمة الاسواق المالية الاخيرة.

إن مخاطر سيولة التمويل هي مخاطر أين يكون التمويل قيدا ملزما والتي نتبع من شرط أن التاجر يجب أن يكون قادرا على التمويل وضعيات تداوله في أي وقت من الأوقات فعند كون رأس مال التاجر وفيرا فإن سيولة السوق تكون عند أعلى مستوى لها غير حساسة للتغيرات الهامشية لرأس المال وفي المقابل عندما يكون التمويل نادرا فإن التجار يترددوا في الحصول على الوضعيات وخاصة كثيفة رأس المال لأن هذه المواقف تتطلب ارتفاع في هوامش و نتيجة لذلك فإن السيولة السوق تصبح أقل وعلاوة على ذلك

[1] حراث بسرى، قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام مقارنة القيمة المعرضة الخطر var، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر 2019، ص32

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية واساليب قياسها، صندوق النقد العربي 2020، ص108.

يمكن أن يتسبب انخفاض السيولة في السوق يؤدي الى ارتفاع متطلبات الخامس أين تتزايد خسارة التجار.[1]

الشكل رقم (02) أنواع مخاطر السيولة في البنوك

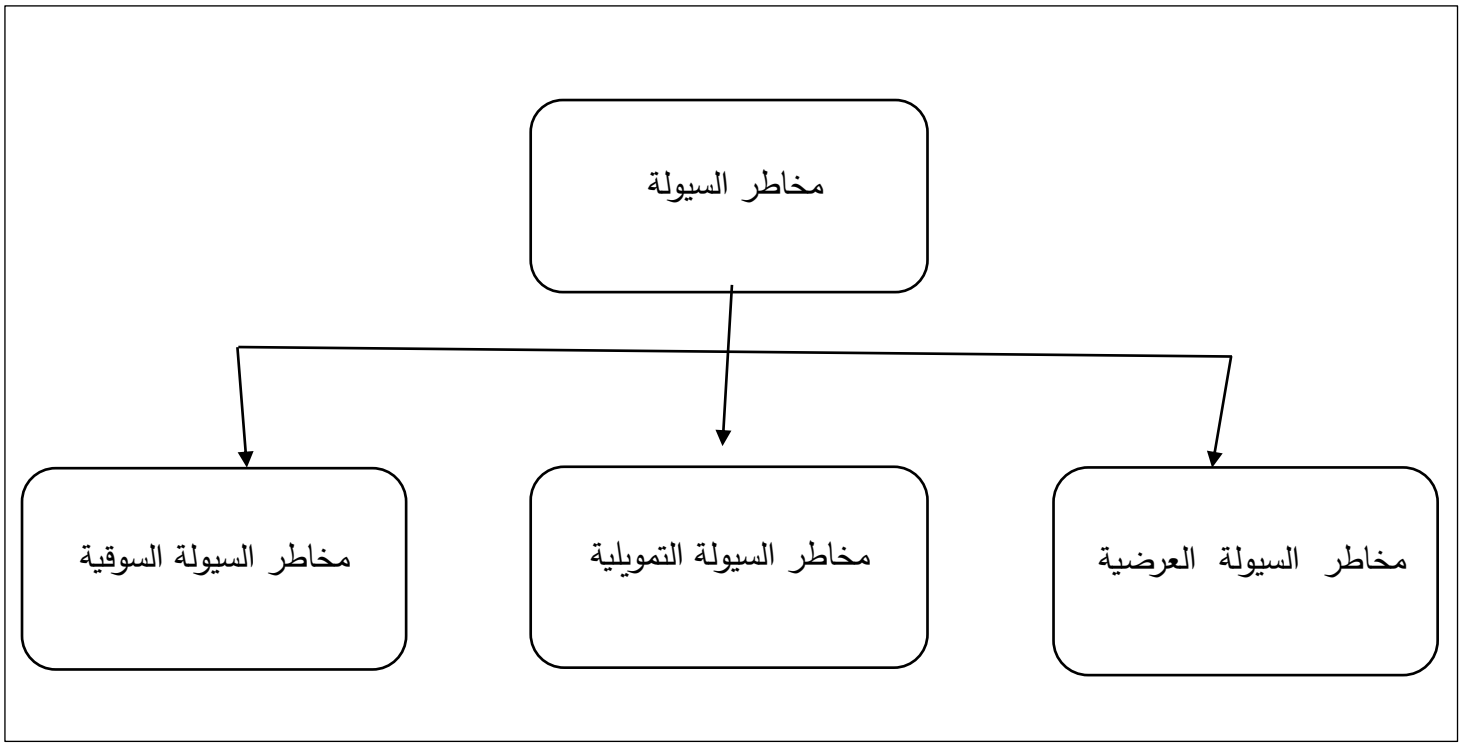

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني: أدوات قياس مخاطر السيولة في البنوك

تعد البنوك كما هو معروف من أكثر المؤسسات المالية تعرض للمخاطر و ذلك لطبيعة عملها إذ نجد أن أغلب أموال المصارف هي عبارة عن التزامات على البنك تجاه الغير سواءا أكانوا مودعين أم مقرضين وعلى البنك أن يلتزم بأدائها دفعها عند الطلب أو في مواعيدها المحددة وبذلك يتطلب من إدارة المصرف

[1] احلام بوعبدلي، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل 3، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد السابع العدد 02، 2014، ص 109.

تقييم وقياس المخاطر التي تواجه أموال بدقة لكي يحافظ عليها ويضمن تنفيذ عملياته بصورة جيدة دون التعرض بخطر السيولة ويزخر الفكر المالي بصورة عامة وأدبيات المصارف بشكل خاص بالدراسات و الأبحاث التي تناولت مخاطر السيولة وأدوات قياسها واحتمال التعرض للخطر.

المطلب الأول: تحليل سلم الاستحقاق والنسب المالية للسيولة

يرى الباحثين والاقتصاديين قياس مخاطر السيولة مرحلة من مراحل مراقبة سيولة البنك ويعتبرونها جزء مهم لتحقيق نتائج فعالة لتجنب هذه المخاطر أو حتى الحدّ منها وقاموا باستخدام سلم الاستحقاق والنسب المالية للسيولة لقياس ومراقبة هذا الخطر.

الفرع الأول: تحليل سلم الاستحقاق (Maturity Ladder Analysis):

يقوم بهذا الأسلوب على مبدأ مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية وبحيث يتم البدء بالمستحقات ذات الأولوية في جانبي الأصول والخصوم أي المستحق ولم يسدد وحتى لأكثر من سنة والقياس يكون على عدة مستويات فيما يتعلق بالعملات فيكون على مستوى كافة العملات وعلى مستوى العملة المحلية وكذلك على مستوى العملات الأجنبية.

وفقا لهذا الأسلوب تتمثل مخاطر السيولة بنتيجة لأي فرق لمبدأ التوافق بين آجال الاستحقاق الأصول وآجال استحقاق الخصوم وبالتالي حصول ضغوط تمويلية خالية أو مستقبلية تهدد موقف السيولة أما الفترات الزمنية التي يجري عنها مقابلة استحقاقات الأصول والخصوم وتحديد الفجوة تكون كالتالي:

- ✓ يوم العمل التالي
- ✓ من يوم وحتى سبع ايام
- ✓ أكثر من سبعة أيام لغاية شهر
- ✓ أكثر من شهر إلى غاية ثلاثة اشهر
- ✓ أكثر من ثلاثة اشهر إلى ستة اشهر
- ✓ أكثر من ستة اشهر وحتى سنة
- ✓ أكثر من سنة[1]

[1] أحمد العلي، ادارة المخاطر الائتمانية، منشورات الجامعة الافتراضية سورية، سوريا 2021،ص 207

الفرع الثاني: النسب المالية للسيولة (Financail liquidity ratios):

تعد نسب مخاطر السيولة من اولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي وأداء المصارف لان نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويحبر المصرف على التخلص من بعض الأصول الاكثر انا أو الأمور سيولة لمواجهة الديون المتزايدة ويكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير على النظام المالي بأكمله بالتالي زعزعة استقراره ومن أهم نسب قياس مخاطر السيولة:[1]

- ✓ اذا يشير ارتفاع النسبة التالية إلى انخفاض مخاطر السيولة على تعتبر ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى المصارف التي تواجه المصرف التزامات مختلفة
- ✓ مخاطر السيولة = القد والأرصدة لدى المصارف/ إجمالي المجودات× 100%
- ✓ يشير ارتفاع المؤشر التالي الى ارتفاع مخاطر السيولة على تعتبر ان ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعدد تصنيفها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تشير حاجة المصرف الى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات لاقراض الجديدة:[2]

مخاطر السيولة= إجمالي القروض/ إجمالي المجودات×100%

- ✓ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه البنك التزاماته المختلفة :

مخاطر السيولة = النقد والاستثمارات قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات ×100%

- ✓ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك الى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة:

مخاطر السيولة= إجمالي القروض/إجمالي الودائع ×100%

[1] صبحي حسون عباس، ضحى ذياب أحمد، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (fsi) في العراق، 2005-2019، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد 129،أيلول 2021، ص 106.

[2] خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، العدد 52 ،2017 ص 408.

- ✓ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لان ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه البنك التزامات الأخرى[1]

مخاطر السيولة= الموجودات المتداولة/ إجمالي الودائع ×100%

المطلب الثاني: الصيغ التحليلية

نستخدم هذه الصيغ بشكل رياضي وهي لا تهدف لوضع فرضيات مستقبلية لما سيحدث وإنما تشير ببساطة إلى حجم المكاسب أو الخسائر جراء احتفاظ المصرف بمركز معين.

الفرع الأول: نموذج فجوة السيولة (Liquidity Gap):

فجوات السيولة هي الفروق بين الأصول والالتزامات في التواريخ الحالية و المستقبلية معا وعندما تتجاوز الالتزامات الأصول يكون هناك فائض في الاموال ومثال هذه الفوائض لا تولد مخاطر سيولة لكنها تولد مخاطرة أسعار فائدة حيث ان الإيرادات من الاستثمارات تلك الأصول الزائدة غير مؤكدة وعندما تتجاوز الأصول الالتزامات يكون هناك عجز ويعني هذا البنك لديه ارتباطات طويلة الأجل غير ممولة بالكامل بواسطة الموارد الموجودة وتوجد مخاطرة سيولة نابعة من حقيقة أن اموالا خارجية مستقبلية ستكون مطلوبة لمقابلة حجم الأصول ويواجه البنك مخاطرة عدم القدرة على الحصول على سيولة في الاسواق ومخاطرة دفع التكاليف أعلى من المعتاد للوفاء بهذا المتطلب.[2]

ولحساب الفجوة يجب:

- ✓ تقدير إجمالي الالتزامات المستحقة والمتمثلة بالودائع والتأمينات النقدية الواجبة السداد خلال العام الحالي TL_{st} وتشمل:(حسابات جارية للمصارف حسابات جارية للأفراد ،ودائع لأجل ،ودائع التوفير، تأمينات نقدية، مطلوبات أخرى، مخصصات مستحقة).
- ✓ تقدير إجمالي الاستثمارات المستحقة TD_{st}وتشمل سندات تجارية محسومة حسابات جارية مدينة قروض وسلف موجودات مالية للمتاجرة)
- ✓ حساب الفرق قيمة الالتزامات وقيمة الاستثمارات (فجوة السيولة)

$$LG_t = TL_{st} - TD_{st}$$

ويمكن التمييز بين الحلات التالية:

[1] خميسي قايدي، سمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التحارية، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد03، ص 82، 83

[2] طارق عبد العال حماد، ادارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص208.

- ✓ فجوة موجبة: تدل على معاناة المصرف من خطر السيولة نتيجة الاستثمار بأصول مالية ذات آجال أكبر من آجال استحقاق الالتزامات بهدف زيادة الربحية وبالتالي يجب على المصرف البحث عن مصادر تمويل جديدة لسد العجوز الحاصل.
- ✓ فجوة سالبة ويعني وجود مبلغ فائض غير مستثمر يلغي معه خطر السيولة على حساب انخفاض الربحية[1]

الفرع الثاني: نموذج القيمة المعرضة لخطر السيولة (Liquidity Value–at Risk).

يمكن ان نعرف السيولة المعرضة المخاطرة أقصى خسارة ممكنة من السيولة بحيث لا يمكن أن يتم تحاوزها في ظل الظروف الطبيعية باحتمال محدد (درجة ثقة) وخلال فترة محددة.

يشتق خطر السيولة من خطر سيولة الأصول وهو ما يسمى خطر سيولة السوق إلى الأصول (Risk(Market/ asset Liquidity)أي أنه يحدد مدى قدرة المصرف على انهاء صفقاته بالأسعار السوقية المتوفرة للأصول كنتيجة لأثر السوق Market Impact effect ففي الاسواق العميق يكون أثر السعر قليلا بسب وجود أصول عالية السيولة في حين تأثير السعر في الاسواق غير منظمة التي يتجلى تأثير حركة فيها سريعا على السعر وهذا الأثر يسمى ايضا أثر الكمية/ السعر Price/quantity functionبازدياد الكميات من الأصول المعروضة البيع تنخفض أسعار البيع و العكس صحيح لأسعار الشراء

$V_{(t.j)}$: قيمة الأصل

σ_j:الانحراف المعياري الأصل (j)

μ_j: المتوسط الحسابي الأصل (j)

$\lambda(\propto)$:القيمة المعيارية بمعاملة الثقة

$S_{(t.j)}$: الفرق بين سعري البيع و الشراء (Bid– ASK Spread)

للأصل (j) بالفترة الزمنية (t) والذي يمكن حسابه من خلال العلاقة التالية:

[1] محمد عادل ناولو، مرجع سبق ذكره، ص271.

$$S_{(t,j)} = \frac{p^a_{(t,j)} - p^b_{(t,j)}}{\frac{1}{2}\ (p^a_{(t,j)} + p^b_{(t,j)}}$$

حيث: P^b هو السعر المعروض (Bid Price)، أما P^a هو السعر المطلوب (Ask Price)، ولقد تم جداء s بـ $\frac{1}{2}$ لأنها تعكس حقيقة التصفية (Liquedation) فهي عملية بيع وليست دورة كاملة (بيع/ شراء).

وبما أن الفرق s هو متغير عشوائي عبر الزمن نتيجة اختلاف السعر المعروض عن السعر المطلوب، يمكن حساب القيمة المعروضة للفرق التي تعبر عن أسوأ قيمة يمكن أن يأخذها الفرق في ظل مجال ثقة محدد $(1-\propto^*)$.

$$S_{(\propto^*-1)} = (\mu_S + \lambda(\propto^*)\sigma_S)$$

حيث أن $(\sigma_S، \mu_S)$هما على التوالي الوسط الحسابي والتقلب (Volatility)، للفرق S (Spread).

ونحسب وفق المعادلة التالية:[1]

$$Lvar_j = v_{(t.j)}[\mu_j - \lambda(\propto)\sigma_j + \frac{1}{2}(\mu_s + \lambda(\propto^*)\sigma_s)]$$

الفرع الثالث: نموذج مؤشر السيولة Liquidity Index Model :

يطلق على مؤشر السيولة مؤشر تدفق الأموال mfi (Money Flow Index) وهو مؤشر فني يشير إلى معدل استثمار الأموال في ورقة مالية ثم معدل انخفاض الأموال المستثمرة في هذه الورقة المالية يستخدم مؤشر تدفق الأموال (mfi) بيانات السعر والحجم لتحديد ذروة الشراء أو ذروة البيع في الأصل يمكن استخدامه أيضا لتحديد الاختلافات التي تحذير من تغير الاتجاه في السعر ويتحرك مؤشر mfi بين 0 و 100.[2]

[1] علي حقبة، التقنيات الحديثة في ادارة السيولة النقدية، دراسة أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في المصارف التأمين، كلية الاقتصاد جامعة د مشق دمشق سوريا 2013، ص 60.

[2] نص مقال منشور على الموقع:
https://copex.com/ar/academy/moasher-alsyoaleh

وهو عبارة عن مؤشر يقيس الخسائر المحتملة والتي قد يتعرض لها المصرف نتيجة بيعه لأصول يمتلكها بقيمة تقل عن قيمتها العادلة التي من الممكن الحصول عليها لو انتظر حتى استحقاقها وذلك في ظل ظروف السوق العادية وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصغر والواحد ويتم قياس هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$\sum_{i=1}^{n}(w_i).(P_i/P_i^*)$$

w_i: الوزن النسبي للأصل

p_i: سعر البيع الحالي الأصل

P_i^*: القيمة العادلة للأصل أو الدفترية للاصل[1]

المطلب الثالث: : مخاطر السيولة واتفاقية بازل 3

وفي هذا المطلب سنتطرق الى مخاطر السيولة واتفاقية بازل 3

الفرع الأول: لمحة عن إتفاقية بازل 3

نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل 2 من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 عملت لجنة بازل على اعادة النظر واجراء تعديلات جوهرية على اتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل 3 والتي تعرف على انها تلك التدابير و الاجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقل اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 12 سبتمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على ان تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين خلال 2013 و 2015.[2]

ترتكز اتفاقية بازل 3 على اصلاحات أدخلت على اتفاقية بازل 2 ولكن نحن سنركز وسنسقط النظر على نسبتي الوفاء بمتطلبات السيولة التي أضافتهما هذه الاتفاقية.

[1] أحمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، مارس 2017، ص 106.

الفرع الثاني: نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Rotio):

صرحت لجنة بازل للرقابة المصرفية يهدف قانون تسوية المنازعات إلى ضمان احتفاظ البنك بمستوى مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة الخاصة به لمدة 30 يوما الأفق الزمني ليوم التقويم في ظل سيناريو ضغوط السيولة الحاد الذي يحدده المشرفون كحد أدنى يجب أن يمكن مخزون الأصول السائلة البنك من البقاء حتى 30يوما من سيناريو الإجهاد وذلك الوقت يفترض أنه يمكن اتخاذ

الاجراءات التصحيحية المناسبة من قبل الإدارة**1**.

نسبة تغطية السيولة مؤشر قصير المدى يعزز المرونة في مواجهة اضطرابات السيولة المحتملة على مدى 30يوما وسيضمن للبنوك امتلاك ما يكفي من الأصول السائلة غير الرهونة وعالية الجودة لتعويض صافي التدفقات النقدية الخارجة في ظل سيناريو الإجهاد الحاد بشكل غير مباشر تفرض نسبة تغطية السيولة نوعا من المخزن المؤقت للسيولة الذي يمكن البنك استخدامه لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة في فترة 30يوما على ان لا تقل هذه النسبة عن 100% في جميع الأموال .[1]

LCR= المخزون من الأصول السائلة عالية الجودة/ مجموع التدفقات النقدية على 30 يوما المقبلة ≤ ٪100

1. الأصول السائلة عالية الجودة:

تتمثل الأصول السائلة عالية الجودة في النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد من خلال بيها أو عن طريق التعهد بها كضمان دون خسارة كبيرة في قيمتها يمكن تصنيف أصل سائل ضمن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة إذا تحققت فيه شروط هي:

- ✓ أن يكون حرا (غير مشروط)
- ✓ يلبي الحد الأدنى من معايير السيولة
- ✓ تثبت عوامل التشغيل الخاصة به أنه يمكن التخلص منه لتوليد السيولة عند الحاجة (قابلية التسييل)

[1] Enzo scannella, theory and régulation of Liquidity Risk management in banking, international journal of Risk Assessment management,vol 19, 2016, p 16

تتضمن الأصول السائلة مستويين:

أصول مستوى أول: والتي يمكن تصفيتها دون حدود عليا.

أصول مستوى ثاني: والتي لا يمكن أن تتجاوز 40٪ من احتياطي السيولة.[1]

2. التدفقات النقدية:

1.2 التدفقات النقدية الداخلة وتتمثل في البنود التالية:

- ✓ داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للأفراد و المنشآت.
- ✓ تدفقات داخلة من القروض والتسهيلات المنتظمة الممنوحة للجهات التالية:

الشركات غير مالية

الجهات السيادية وبنوك التنمية متعددة الاطراف

الجيهات العامة

- ✓ عمليات الشراء مع الالتزام بإعادة البيع التي تستحق خلال 30 يوم
- ✓ المستخدم من التسهيلات الائتمانية وحدود السيولة غير القابلة للإلغاء
- ✓ لدى البنوك (بخلاف البنك المركزي) و المؤسسات المالية الأخرى.

2.2 التدفقات النقدية الخارجة وتتمثل في البنود التالية:

- ✓ ودائع الأفراد و المنشآت
- ✓ التمويل غير مضمون (ودائع، القروض والتسهيلات) الممنوح من جهات اخرى بخلاف الأفراد والمنشآت
- ✓ السندات المصدرة من البنك ذاته (غير مضمونة) بعض النظر عن حائزها والتي تستحق خلال 30 يوم
- ✓ التمويل غير المضمون (الودائع، أقساط القروض والتسهيلات السندات المصدرة..) الممنوح البنك

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص112.

✓ ما يستحق خلال 30 يوم من التمويل المضمون المقدم البنك(القروض. التسهيلات الائتمانية)[1]

الفرع الثالث: نسبة صافي التمويل المستقر Net stable Funading Ratio:

الهدف من النسبة هو تحقيق أعلى المستويات للسيولة التمويلية في الأجل الطويل (سنة واحدة) وتقيس قيمة مصادر الاموال طويلة الأجل المتاحة للبنك مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية وتصاغ كالتالي:

NSFR=قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب ≤100٪

تعمل هذه النسبة على قياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة البنك و نسبة تمويل المستقر تركز على المصادر المتوسطة وطويلة الأجل للتمويل[2]

1. التمويل المستقر المتاح:

- ✓ يتكون من القاعدة الرأسمالية للبنك الاولى و الثانية
- ✓ أدوات رأسمالية ذات فترة استحقاق متبقية لينة واكثر
- ✓ ودائع لأغراض تشغيلية و ودائع شركات غير مالية
- ✓ التمويل الممنوح من البنك المركزي

2. التمويل المستقر المطلوب

- ✓ النقدية والأرصدة الاحتياطية
- ✓ أدوات دين متداولة في الاسواق المالية
- ✓ القروض والتسهيلات الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية
- ✓ أصول سائلة عالية الجودة بين 6 أشهر واقل من سنة[3]

[1] التعليمات الرقابية بشأن ادارة مخاطر السيولة وفقا المقررات بازل 3،البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف، ص10-13

[2] فاروق فخاري نورة زيبري، الادارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالاشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الاقتصاد و الإدارة، المجلد الثاني العدد 02 ، ديسمبر 2018، ص 186.

[3] أحمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

المبحث الثالث: فعالية أدوات القياس في الحد من مخاطر السيولة

تؤدي مخاطر السيولة إلى تكبد البنك خسائر ضخمة أو تهدد حتى وجوده و لذلك عملت البنوك بكفاءة باتباع ووضع مجموعة أدوات وأساليب فعالة بمراقبة وقياس مخاطرها والحد من منها أو التخفيف من حدتها وضمان البنك مزاولة نشاطه واستمراره.

المطلب الأول: مفهوم الفعالية

يمكن تعريف الفعالية بمفهومها إلى

الفرع الأول: مفهوم الفعالية

تعريف 1: والتي تنصرف إلى مقارنة بين النتائج المحققة و الأهداف الموضوعة سلفا واذا لم تكن الأهداف محددة بشكل كمية يمكن قياسه فإن اجراء تحديد مدى الفاعلية يتصرف إلى تجري مدى انسجام النتائج المحققة مع الهدف العام المنظمة والدور المسند إليها وبذلك يستند التقييم إلى اساس نوعي أو كيفي وليس كمي قيمي.[1]

تعريف2: الفاعلية التي تعكس مدى تحقيق البنك لأهدافه الرئيسية والفرعية ومدى انسجام الاهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها مع الاهداف المخطط لها وتكشف الانحرافات وأسبابها وسيلة تصحيحها وتلافيها في المستقبل.[2]

تعريف 3: كما تعرف الفاعلية بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على أداء وظائفها بما يحقق الرضا عنها وتتناول الفاعلية بوجه خاص مما اذا كانت الأهداف المحققة والأساليب المتبعة تتفق مع الأهداف المخططة وكشف الانحرافات السالبة والموجبة و بيان أسبابها وتقديم المقترحات التي من شأنها دعم المظاهر الايجابية في الأداء و معالجة النواحي السلبية و العمل على تلافيها في المستقبل.[3]

---

[1] مُحَمَّد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2] فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 13، العدد4، 2017.

[3] رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، ص120.

تعريف4: حيث تعبر الفعالية عن مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام به (أو القرار الذي يتم اتخاذه) في تحقيق هدف محدد موضوع بشكل مسبق .أي انها مقياس لدرجة الاقتراب من الهدف المنشود نتيجة القيام به.[1]

الفرع الثاني: علاقة الفعالية بالكفاءة

علاقة الفعالية بالكفاءة لا يختلف تعريف الكفاءة في المؤسسات المصرفية عن المؤسسات الاقتصادية

الكفاءة : بأنها مجموعة من المهارات و الخبرات المكتسبة من بيئة العمل أي بمعنى آخر هي مختلف المبادئ والقواعد التي يتسم بها شيء معين وتساهم في تحقيق النتائج المحددة فهي بذلك تكامل مع مفهوم الفاعلية و الانتاجية في العمل وفق خطة معينة قصد تحقيق الأهداف المسطرة وتعبر على المؤشرات الدالة على ارتفاع فعالية المؤسسة وانتاجيتها.[2]

كما تعني الكفاءة القدرة على تحقيق النتائج المنشودة بأقل قدر ممكن من المجهود أو النفقة فالكفاءة تهتم في المقام الأول بتخفيض التكاليف من خلال التخصص الأمثل للموارد المستغلة.[3]

ان هذين مفهومين مترابطان ومتداخلان خاصة إذا نظرنا إلى المؤسسة ككل إلا انتا لو نظرنا إلى الجزئيات المكونة المؤسسة فيمكن ان ملاحظة الاختلاف بينهم فمثلا يمكن أن يكون احد المسؤولين في المؤسسة فعالا ويستطيع أن يحقق الهدف أو الأهداف المحددة له الا أنه أقل كفاءة من مسؤول أخر اذ يحتاج لتحقيق هذه الاهداف إلى تكلفة اكبر أو وقت اطول أنه يحتاج ضمن هذا السياق يمكن القول بأن كفاءة الأداء هو مفهوم يربط ما بين الأداء ومستواه المحقق ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها انجاز الاعمال والمهام المحددة ويعرف هذا الاخير بأنه عملية لقياس و إصدار الأحكام على نتائج

تحقيق أهداف أداء العامل ومقارنة مستوى تأدية الواجبات والمهام الناقلة على عاتقه عن طريق مقارنة الماضي بالحاضر وصولا لوضع خطة عمل مستقبلية لذلك فإن تقييم الأداء يعتبر أداة من ادوات

[1] صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، الواقع والتحديات، ص388.

[2] أحمد عمان، مرجع سبق ذكره، ص 04

[3] مازي منير، أثر تكامل إدارة المعرفة وإدارة الجودة الشاملة على الفعالية التنظيمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2018. ص

الرقابة وإن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين من الأداء المرغوب تحقيقه بحيث يضمن هذا المستوى انجاز الفعاليات والعمليات الانتاجية بصورة فعالة ورشيدة .[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن تركيز الفعالية على تحقيق الأهداف المسطرة أما الكفاءة فهي تحقيق الأهداف اللازمة بأقل تكاليف الممكنة فالاختلاف يمكن على النتيجة المحققة في حين الكفاءة تركز على كيفية الوصول لتلك النتيجة.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب ادوات قياس مخاطر السيولة؛

في هذا المطلب سنستدرك مزايا وعيوب أدوات قياس مخاطر السيولة

الفرع الاول: مزايا وعيوب سلم الاستحقاق ونسب المالية السيولة:

في هذا الفرع سنركز على مزايا وعيوب السيولة وسلم الاستحقاق

1. .مزايا وعيوب سلم الاستحقاق:

سنتطرق أولا الى المزايا

2.1 المزايا:

- ✓ تتيح معلومات عن خطر مجموعة من التدفقات النقدية الخارجة
- ✓ عملية ممكنة التطبيق في المعاملات المنفردة
- ✓ لا تترك أية افتراضات بخصوص الاحتمالات
- ✓ تترجم بشكل مفهوم (أرباح أو خسارة)

اما **عيوبه** صعب التنفيذ.[2]

2. مزايا وعيوب نسب السيولة:

1.2 المزايا:

- ✓ اعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى تفسيرهما في ضوئه.
- ✓ تستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي الى الطراز الانحرافات
- ✓ سهولة احتساب النسبة المالية

[1] صالح خالص، مرجع سبق ذكره.

[2] بن علي بلعزوز واخرون ادارة المخاطر، ادارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر التوزيع، عمان، الأردن، ص58.

- ✓ تعطي معلومات معبرة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير.[1]
- ✓ قياس و متابعة مخاطر عدم السيولة للبنوك بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها قصيرة الأجل.
- ✓ ضمان قدرة البنك على تقديم قروض.
- ✓ تجنب اللجوء إلى مصارف الى مؤسسة الإصدار (البنك المركزي) لتصحيح وضعية الحزينة.[2]

2.2 العيوب:

- ✓ تدل البيانات التاريخية على خطر السيولة في الماضي لأعلى ما سيكون عليه المستقبل.
- ✓ القليل من نسب السيولة والنقدية يتطرق إلى ينود خارج الميزانية
- ✓ لا تغطي النسب المالية المخاطر المؤقتة فمخاطر النقدية من اليوم الى ل90 يوما
- ✓ لا تعبر بالضرورة على مخاطر غدا أو بعد غد.
- ✓ استبعاد أثر البنود خارج الميزانية على التدفقات النقدية المتوفرة فحتى لو لم تكن التزاماته الحالية او حتى المستقبلية.
- ✓ مؤشر (القروض على الودائع) ليس قاعدة مطلقة وصحيحة دوما فليست كل القروض غير سائلة وكل الأصول الأخرى سائلة ولا كل الودائع تسحب في نفس الفترة.[3]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب الصيغ التحليلية للسيولة

1. المزايا وعيوب نموذج فجوة السيولة

1.1 المزايا:

- ✓ يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجه المصارف.
- ✓ أحد الوسائل التي تسعى المصارف من خلالها تحديد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة من خلال المقارنة بين التغيرات المتوقعة في قيمة الموجودات والمطلوبات.

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص242.

[2] نعيمة بن عامر، المخاطرة التنظيم الاحترازي، ص472.

[3] علي حقبة، مرجع سبق ذكره، ص108.

- ✓ أحد الأساليب البسيطة والسريعة لقياس حساسية الدخل المصرفي من خلال التغيرات في أسعار الفائدة وكذلك تحليل الفجوة.
- ✓ تعد فجوة السيولة هو الأسلوب الأكثر استخداما في المصارف لتحديد وضع السيولة فيها.[1]

2.2 العيوب:

- ✓ التأثير المباشر على ربحية المصرف.
- ✓ عدم الاحتفاظ بالموجودات السائلة يؤدي إلى وجود مخاطر سيولة عالية.[2]

2. مزايا و عيوب القيمة المعرضة لخطر السيولة:

1.2 المزايا:

- ✓ تكشف هذه الإدارة عن مقدار خسارة المنشأة أو أرباحها خلال فترة زمنية محددة باحتمال معين
- ✓ تختصر طريقة القيمة المعرضة الخطر المخاطرة المالية الكامنة في المحفظة الاستثمارية في رقم بسيط.
- ✓ سهلة الاستخدام والتطبيق من أهم المقاييس الكمية وسرعة الحساب المقياس والدقة.[3]

2.2 العيوب :

بالرغم من أهمية هذا المؤشر في قياس مخاطر السيولة الا أنه يعاني :

- ✓ من بعض أوجه القصور خاصة خلال الازمات المالية
- ✓ عدم القدرة على بالتنبؤ في الأفق الزمني البعيد من اجل ذلك فقد تم تطوير مجموعة من المنهجيات الأخرى البداية عن هذا المقياس [4]

[1] فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف ،بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف ،مُحَّد عايد كاطع مُحَّد الشمرى.2022،ص20،19

[2] فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف، بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف، مُحَّد عايد كاطع مُحَّد الشمرى.2022،ص31.

[3] عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص67.

[4] بن سليم محسن، بن رجم مُحَّد حميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، 2016، ص 68.

3. مزايا وعيوب مؤشر السيولة

1.3 المزايا:

- ✓ يستخدم كمؤشر مراقب لسيولة لمعرفة نبض السوق وذلك عبر تحديد ظروف ذروة الشراء والبيع في الأسواق.
- ✓ يساعد على مراقبة السيولة عند مستوى معين.
- ✓ مؤشر السيولة يساعد في تحديد الانعكاسات المحتملة عند ظهور اشارات ذروة الشراء والبيع.
- ✓ يمكن أن يكون مقياسا رئيسيا حول معنويات السوق المحيطة بالأصل.
- ✓ يمكن استخدامه في معظم الأسواق المالية التي تكون أكثر تقلبا مثل سوق الفوركس وسوق العملات الرقمية وسوق السهم[1]

2.3 العيوب:

- ✓ وجود فرصة تداول جيدة ولكن بعد ذلك لا يتحرك السعر كما هو متوقع مما يؤدي إلى صفقة خاسرة.
- ✓ قد يفشل هذا المؤشر أيضا في التحذير من شيء مهم على سبيل المثال قد يؤدي الاختلاف إلى انعكاس السعر لبعض الوقت لن يكون الاختلاف موجودا لجميع انعكاسات الأسعار لهذا السبب يوصي بأن يستخدم المتداولون أشكالا أخرى من التحليل والتحكم في المخاطر وعدم الاعتماد على مؤشر واحد.[2]
- ✓ يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار لا يوجد مؤشر فني صحيح طوال الوقت في الواقع أداء هذا المؤشر يمكن أن يكون مفيدا لكن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك اشارات تداول خاطئة والتي يمكن أن تكون محبطة.[3]

---

[1] نص مقال منشور على الموقع: https://www.avatradear.com/education/professonel-trading-strategies/mfi-indicator-trading-strategies تم الاطلاع يوم 2023/03/30، على ساعة 22:00

[2] نص مقال منشور على الموقع: https://copex.com/ar/academy/moasher-alsyoaleh تم الاطلاع يوم 2023/03/30، على ساعة 22:00

[3] نص مقال منشور على الموقع: https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/forex-indicators/mo2asher-money-flow-index تم الاطلاع يوم 2023/03/30، على ساعة 22:00

الفرع الثالث: مزايا وعيوب اتفاقية نسبتي بازل 3 السيولة:

1. نسبة تغطية السيولة:

1.1 المزايا:

- ✓ هدف لتعزيز مرونة ادارة مخاطر السيولة في البنوك من خلال ضمان ان لدى البنوك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتخطي أزمات السيولة ؛
- ✓ ضمن قدرة البنك على الاستمرارية بتأدية اعماله خلال الفترات الضاغطة؛
- ✓ تؤكد على أهمية ادارة مخاطر السيولة قصيرة المدى في القطاع المصرفي.[1]
- ✓ السيطرة على ادارة سيولتها المصرفية ؛
- ✓ المحافظة على المركز المالي للمؤسسة وسمعتها في السوق ؛
- ✓ أحد أدوات مراقبة مخاطر السيولة؛
- ✓ تحقيق التفاعل بين سوق المال وتنفيذ السياسة النقدية[2].
- ✓ تعزيز مرونة قصيرة الاجل.[3]

2.1 العيوب:

- ✓ التقليل من التحديات المستقبلية.
- ✓ التأثير على علاقة المراجحة بين عمليات السوق المفتوحة والسوق النقدي غير المضمون.[4]
- ✓ إلزام البنك الاحتفاظ بمستوى كافي من الأصول السائلة.[5]

[1] فريق عمل استقرار المالي الدول العربية، تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بأزمة فيروس كورونا المستجد(تجربة بنك الكويت المركزي) صندوق النقد العربي، 2021 ،ص 14.

[22] محمود السامي حمد و آخرون، متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة في المصارف الاسلامية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد64، نيسان 2021 ، ص 243،245.

[3] رقية شرون، قراءة لمقررات بازل3 وتقنيات الحديثة لقياس ومراقبة خطر السيولة ،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة،المجلد02،العدد01،2019 ص7

[4] نفس المرجع، محمود سامي حمد وآخرون، ص245.

[5] رقية شرون، مرجع سبق ذكره،ص7

2. نسبة صافي التمويل المستقر:

1.2 المزايا:

- ✓ تهدف لتعزيز متانة البنوك على المدى الطويل في ضوء مواءمة استحقاقات الأصول داخل الميزانية وخارجها و توجيه البنوك للاعتماد على مصادر تمويل أكثر استقرار في تمويل أصولها .
- ✓ تقلل من احتمالية نشأة أزمة سيولة من خلال عدم تطابق مصادر التمويل و استخداماته.[1]
- ✓ يحد من الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الاجل غير المستقرة.[2]
- ✓ تعزيز المرونة طويلة الاجل.
- ✓ تشجيع البنوك على تمويل نفسها بالخصوم التي تقابل الأصول التي تمولها.
- ✓ قياس الأصول سواءا في الميزانية او خارج الميزانية.[3]
- ✓ توفير موارد سائلة مستقرة ،ص34.

2.2 العيوب:

- ✓ يجب أن لا تقل نسبة صافي التمويل المستقر عن100% .
- ✓ التوسع في ميزانية البنك بشكل سريع اعتمادا على وفرة مصادر التمويل قصيرة الاجل من غير عملاء التجزئة يؤدي ذلك الى التقليل من قدرة البنك على الاستجابة لصدمات السيولة والملاءة عند حدوثها.
- ✓ عدم تمكن البنك من تحمل التكلفة المرتبطة بفجوات التمويل الكبيرة.

[1] فريق عمل استقرار المالي الدول العربية ،ص14.

[2] عمر علي الدوي ومس باسم اسماعيل، مدى تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل 3 ،مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد3العدد02،نيسان2022،ص34.

[3] رقية شرون، مرجع سبق ذكره، ص7،10.

المطلب الثالث: استراتيجيات وظوابط الحد من مخاطر السيولة:

سنوضح في هذا المطلب استراتيجيات وظوابط الحد من مخاطر السيولة

الفرع الأول: استراتيجيات توافر السيولة :

1. استراتيجية ادارة الموجودات:

وتتضمن الاحتفاظ بالاحتياطات الثانوية قصيرة الأجل التي تستحق خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة والقروض ذات النوعية العالية فضلا عن الموجودات الجاهزة للتسويق وتستند هذه الاستراتيجية إلى فكرة أساسية مفادها أن أغلب احتياجات المصرف من السيولة يمكن تلبيته من خلال الأوراق المالية الحكومية والموجودات ذات القابلية التسويقية العالمية.[1]

2. استراتيجية ادارة المطلوبات:

تعتمد على لجوء البنك الى السوق النقد (لشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة و تلجأ إلى هذه الاستراتيجية البنوك الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية أي أن هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة البنك ووضعه المالي ومن أدواتها اتفاقيات اعادة الشراء من المؤسسات المالية وتعتبر هذه الاستراتيجية جدا خطيرة ويعود ذلك:

- ✓ تذبذبات أسعار الفائدة
- ✓ تزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بالدخل الصافي للمصرف
- ✓ في العادة يتوقف لجوء المؤسسات المالية إلى الاقتراض ان تكون في أسوء حالاتها (من حيث التمويل والتكلفة).[2]

3. الإدارة المتوازنة:

يقوم هذا المدخل على المزج بين إدارة الموجودات و إدارة المطلوبات بحيث في الاعتبار التكلفة النسبية و درجة المخاطرة، فما دام الفرض بالاحتفاظ بالاحتياطي النقدي هو تدنية مخاطر العجز أو النقص في الموجودات السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لمواجهة بحد أدنى من الاحتياطي أخذ بنظر الاعتبار أن باستطاعته استفادة بعض القروض الممنوحة و الاقتراض من المصارف الأخرى أو من البنك

[1] عباس كاظم الدعمي، تأثير ادارة مخاطر السيولة المصرفية في أداء المالي المصرفي، ص 84.

[2] رنيم أحمد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص39.

المركزي فهذا التكامل في إدارة الموجودات والمطلوبات يمنح المصرف القدرة على مواجهة دورة الأعمال والضغوط الموسمية على ودائعه و قروضه من خلال تكوين محافظ الموجودات والمطلوبات و حقوق الملكية بما يحقق أهدافه.[1]

الفرع الثاني: ظوابط الحد من مخاطر السيولة:

الغرض من ادارة السيولة هو التأكد من على أن المؤسسة المالية قادرة على مقابلة التزاماتها التعاقدية الآنية لذلك فالمنهج الصحيح لإدارة المخاطر التشغيلية الذي تختارها سيعتمد على مجموعة من العوامل يدخل ضمنها الاختلافات إلا أن هناك عوامل أساسية لضمان فعالية إدارة المخاطر التشغيلية ويشمل ذلك توفر الاستراتيجيات الواضحة وكفاءة مجلس الإدارة والادارة التنفيذية وجود أسس راسخة الرقابة الداخلية الفعالة تضمن وجود مستويات محددة المسؤولية و الفصل بين الواجبات بجانب فعالية اعداد التقارير الداخلية والخطوط الطارئة وعلى ذلك يجب ان بشمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر:

- ✓ نظام جيد لإدارة نظم المعلومات
- ✓ سيطرة مركزية على السيولة (انشاء مركز متخصص للسيولة وادارتها)
- ✓ تحليل وتقييم صافي التمويلات اللازمة
- ✓ تنوع مصادر التمويل (رأسيا، أفقيا)
- ✓ وضع خطط بديلة للمستقبل[2]

[1] مروج طاهر هذال المرسمي، مرجع سبق ذكره، ص 59

[2] فرح يعقوب، ادارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا 2007، ص31.

خلاصة الفصل:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن السيولة من أبرز اهتمامات البنوك التي تعد المحور الأساسي لنشاط أي بنك لذلك من الضروري مراقبة و قياس مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالبنك وضرورة تقييمها وتحليلها من العوامل المساعدة على نجاح البنك والهدف الأساسي من الدراسة هو اسقاط النظر على مخاطر البنكية وأنواعها اسباب نشوئها و فعالية أهم الأدوات وإجراء تقييم دوري مستقل باعتماد استراتيجيات في التخفيف أو حتى الحد من مخاطرها وبذلك تكون البنوك اتجهت نحو السير الحسن لضمان مزاولة نشاطه واستمراره.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية

- ✓ **المبحث الأول**: منهجية واجراءات الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني**: عرض ومناقشة الدراسة.

تمهيد:

انتهينا من الفصل الأول وهو الجانب النظري لهذا الفصل الذي كان تحت عنوان أساسيات حول السيولة في البنوك و قمنا بإجراء دراسة تطبيقية عنها بهدف مقارنتها مع الجانب النظري وكذا لإعطاء الصفة العلمية للدراسة لهذا وقع الاختيار على الدراسة الميدانية على عينة من البنوك الجزائرية ثلاثة بنوك بولاية الأغواط بنك التنمية المحلية وبنك الوطني الجزائري وبنك الخارجي الجزائري ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: منهجية و اجراءات الدراسة.
- ✓ المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسة.

المبحث الأول: منهجية واجراءات الدراسة

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة، والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية في جمع البيانات.

المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة

يمكن اعتبار منهج الدراسة الطريقة التي يتبعها الباحث ويعتمد عليها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة كما أنه الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة الدراسة اضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية اجراء البحوث العلمية.

وقد اعتمدنا في دراستنا على مصدرين أساسيين:

1- المصادر الثانوية: لمعالجة إطار النظري للبحث، والمتمثلة أساس في الكتب باللغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة، وكذا الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بالإضافة إلى البحث والاطلاع على مواقع مختلفة على شبكة الانترنت.

2- المصادر الأولية: ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال استمارة الاستبيان كأداة رئيسية صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على الإداريين العاملين في المؤسسة عينة الدراسة، وقمنا بجمع وتفريغ وتحليل البيانات وتحليل الاستبيان باستخدام البرنامج الاحصائي spss.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

تم تخصيص هذا المطلب، بهدف عرض البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال العرض البياني للتغيرات المرتبطة بالبيانات الشخصية.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في فئة مهنيين لثلاث بنوك بولاية الأغواط، لاختبار صحة الفرضيات قبولها أو نفيها ولمعرفة مدى فعالية أدوات القياس، وقد اختير مجتمع الدراسة لخاصية تمثلت في العلاقة بين الدراسة الميدانية وميدان الدراسة وهو البنك يعني مجتمع الدراسة يتوافر فيه مقومات دراستنا هذه كما هو مبين في الجدول رقم (01):البنوك المشكلة لمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (01): البنوك المشكلة لمجتمع الدراسة.

اسم البنك	الرمز
البنك الوطني الجزائري	BNA
البنك الجزائري الخارجي	BEA
بنك التنمية المحلية	BDL

من إعداد الطالبتين

وقمنا بتوزيع 40 استمارة شملت جميع المهنيين العاملين في البنوك محل الدراسة، والجدول رقم (02): يوضح لنا عدد الاستمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

جدول رقم (02): يوضح عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	40	٪100
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	01	%2,5
عدد الاستبيانات الملغية	02	%05
عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة	37	%92,5

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان الموزع

قمنا بإلغاء استمارتين من الاستبيان لأنهما لم يلبيان الغرض المطلوب للدراسة.

المطلب الثالث: أداة الدراسة الميدانية والاحصائية المستخدمة

لمعرفة أداة الدراسة الميدانية والأساليب الاحصائية المستخدمة سنتناول العناصر التالية:

الفرع الأول: أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا هذا كأداة أساسية وهي استمارة الاستبيان

1. تصميم أداة جمع البيانات:

الدراسة الحالية كمية تم فيها الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات باعتباره الأداة الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين من خلال استمارة استبيان تم تعبئتها من قبل المستجيب بهدف اختبار صحة الفرضيات وسيتم توضيح هذه الأداة بداية من مكوناتها.

قد صممت استمارة الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت الخماسي (likert scale) إذ يؤكد هذا المقياس على التمييز بين مدى قوة المفردة مع العبارة المختارة، كما يوضحه الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكارت الخماسي

رأي المستجيب	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

من اعداد الطالبتين باعتماد على تصنيف ليكارت الخماسي

ولتحديد طول كل فئة من فئات مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليل) والمدى المستخدم في المحاور كما يليق:

- ✓ حساب طول الفئة: يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات فنجد طول الفئة كالتالي:

طول الفئة= المدى/ عدد الفئات المقترحة

- ✓ حساب المدى: يعبر عن الفرق المطلق بين أعلى قيمة وأصغر قيمة في البيانات الإحصائية(بغض النظر عن الاشارة الجبرية) و يحسب كالتالي:

المدى=[قيمة العظمى – القيمة الصغرى] 5−1=4

بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وهي الواحد الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا، والجدول رقم (04): الذي يمثل متوسط ليكارت الخماسي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04):متوسط ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من01 – 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 – 2.60	غير موافق
من 2.60 – 3.40	محايد
من 3.40 – 4.2	موافق
من 4.2 – 5	موافق بشدة

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تصنيف ليكارت الخماسي

وبعد الاطلاع على دراسات متعلقة بفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحد من مخاطرها في البنك من كتب ودراسات سابقة (أطروحات، مقالات، مؤتمرات...) قمنا بتصميم استبيان الدراسة باعتمادنا على استبيانات الدراسة السابقة.

وقد قمنا بالإجراءات التالية:

- ✓ اعداد استمارة استبيان أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات
- ✓ عرض استمارة الاستبيان على الأستاذ المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات
- ✓ تعديل استمارة الاستبيان حسب ما رآه المشرف لازما للتعديل
- ✓ تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الاستاذة للتخييم
- ✓ بعد موافقة المشرف والأساتذة على استمارة الاستبيان وتعديلها تم توزيعها على جميع أفراد عينة الدراسة لجمع البيانات

و قد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين:

- ✓ الجزء الأول: خصص للبيانات الشخصية العامة لعينة الدراسة و تتكون من خمس فقرات وهي: الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، الموقع الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة

والهدف من اعتماد على هذا الجزء هو معرفة ما إذا كان لها تأثير على اجابات مفردات العينة على مختلف الفقراء في الجزء الثاني من استمارة الاستبيان

- ✓ أما الجزء الثاني: فيتناول محاور الدراسة وهي حجم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه، مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك، مساهمة تطبيق أدوات قياس مخاطر السيولة في الحد منها كما هو موضح في الجدول رقم (05) والذي يبين عنوان المحور أرقام الفقرات وعددها بالمقارنة مع العدد الكلي لفقرات الجزء الثاني من استمارة الاستبيان.

الجدول رقم (05): محاور وعدد ونسبة فقرات لكل محور

الرقم	اسم المحور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات	النسبة
01	حجم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه.	08-01	08	%33،33
02	مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك.	16-09	08	%33،33
03	مساهمة تطبيق أدوات قياس مخاطر السيولة في الحد منها.	24-17	08	%33،33
المجموع		24-01	24	٪100

من اعداد الطالبتين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) الذي يمثل محاور وعدد ونسبة فقرات الاستبيان أن عدد فقرات المحور الأول والثاني والثالث هو 08 فقرات في كل محور من المحاور بنسبة 33.33% من العدد الكلي لفقرات الاستبيان الذي هو 24 فقرة .

2. ثبات وصدق الاستبيان

1.2 **ثبات الاستبيان** : يقصد ثبات استمارة الاستبيان انها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفيس الظروف و الشروط او بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان ،يعني الاستقرار نتائج الاستبيان ،وعدم تغييرها بشكل كبير ،فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرو نباخ والجدول رقم (06): يمثل معامل ألفا كرون باخ لقياس ثبات الاستبيان.

الجدول رقم (06): قياس ثبات أداة الدراسة

Cronbach-Alpha	N of Items
0.828	24

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

نرى أن معامل ألفا كرو نباخ يساوي (0.828) وهو اكبر من (0.6) وبالتالي يمكننا أن نقول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات عالي مما يجعلها صالحة لهذه الدراسة، كما أنها تجعلنا مطمئنين لاستخدامها.

2.2 **صدق الاستبيان:** يقصد بصدق أداة الدراسة، أن تقيس فقرات ما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان من خلال الصدق الظاهري للمقياس لصدق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان والصدق البنائي لمحاور المقياس (ألفا كر نباخ أكبر او تساوي 0.7 فإن البناء مقبول فيما جاءت به الدراسة).

- ✓ **الصدق الظاهر للمقياس:** حيث قمنا بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين، تألفت من 3 أعضاء من الهيئة التدريسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الاغواط وقد طلب من المحكمين إبداء رأيهم مدى ملائمة العبارات لقياس ما وقعت لأجله، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية ،هذا بالإضافة الى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها او إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء رأيهم فيما يتعلق بالبيانات العامة لعينة الدراسة، إلى جانب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان.

استنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون بإجراء التعديلات اللازمة والتي اتفق عليها معظم المحكمين، تم تعديل صياغة بعض العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر.

- ✓ **صدق الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

- ✓ **صدق الاتساق الداخلي لمحور الأول للدراسة:** يوضح الجدول رقم (07) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (حجم ادراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه) والمجموع الكلي لفقرات المحور.

الجدول رقم (07): معاملات الارتباط للمحور الأول حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه

العبارة	Q1	Q2	Q3	Q4
المتوسط	**0.747**	**0.700**	**0.692**	**0.693**
العبارة	Q5	Q6	Q7	Q8
المتوسط	**0.817**	**0.848**	**0.810**	**0.507**

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

** ذات دلالة عند مستوى α =0.01

* ذات دلالة عند مستوى α =0.05

- ✓ **صدق الاتساق الداخلي للمحور الثاني:** يوضح الجدول رقم (08) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك)، والمجموع الكلي لفقرات المحور

الجدول رقم (08): معاملات الارتباط للمحور الثاني مدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك

العبارة	Q1	Q2	Q3	Q4
المتوسط	**0.869**	**0.859**	**0.869**	**0.739**
العبارة	Q5	Q6	Q7	Q8
المتوسط	**0.789**	**0.786**	**0.476**	**0.541**

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

** ذات دلالة عند مستوى α =0.01

* ذات دلالة عند مستوى α =0.05

يتضح من خلال الجداول السابقة أن معامل الارتباط لكل عبارة من العبارات موجبة مع محورها، ودالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد مجموع الاستمارات الصالحة للدراسة قمنا بترميز عبارات بالطرق المناسبة وإدخال بياناتها إلى برامج الإحصائي إصدار(spss 22)، ولإنجاز الإطار العلمي للدراسة ثم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

1. **مقاييس النزعة المركزية**

- ✓ النسب المئوية (percentage): استخدمت لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية (البيانات الشخصية والوظيفية).
- ✓ الوسط الحسابي (Arithemetic Mran): استخدم لقياس متوسط اجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان.
- ✓ الانحراف المعياري(the Standard Divination): استخدم لقياس الانحراف في اجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان

2. **الاحصاءات الاستدلالية**

- ✓ معامل الارتباط (Coefficient of Correlation): استخدم من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.
- ✓ الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression): استخدم من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع.
- ✓ اختار (T.Test) للعينات المستقلة: لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة احصائية حول متغيرات الدراسة.
- ✓ اختبار (Kruskal–Waills): استخدم لاختبار الفرضيات التي تتناول الفروق في درجة الإجابة تبعا للمتغيرات الديمغرافية.
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي (Tests of Normality): لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- ✓ ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لقياس اعتمادية الثبات.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسة

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورتها النهائية وكونها صالحة لتطبيق على عينة الدراسة الأساسية، يتم عرض وتحليل النتائج ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة حيث سنعرض في هذا خصائص وسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ثم عرض النتائج من خلال اختبار الفرضيات واستخدام الأساليب الاحصائية المناسبة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

تم تخصيص هذا المطلب، بهدف عرض البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال العرض البياني للتغيرات المرتبطة بالبيانات الشخصية.

أولا: العمر

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب العمر

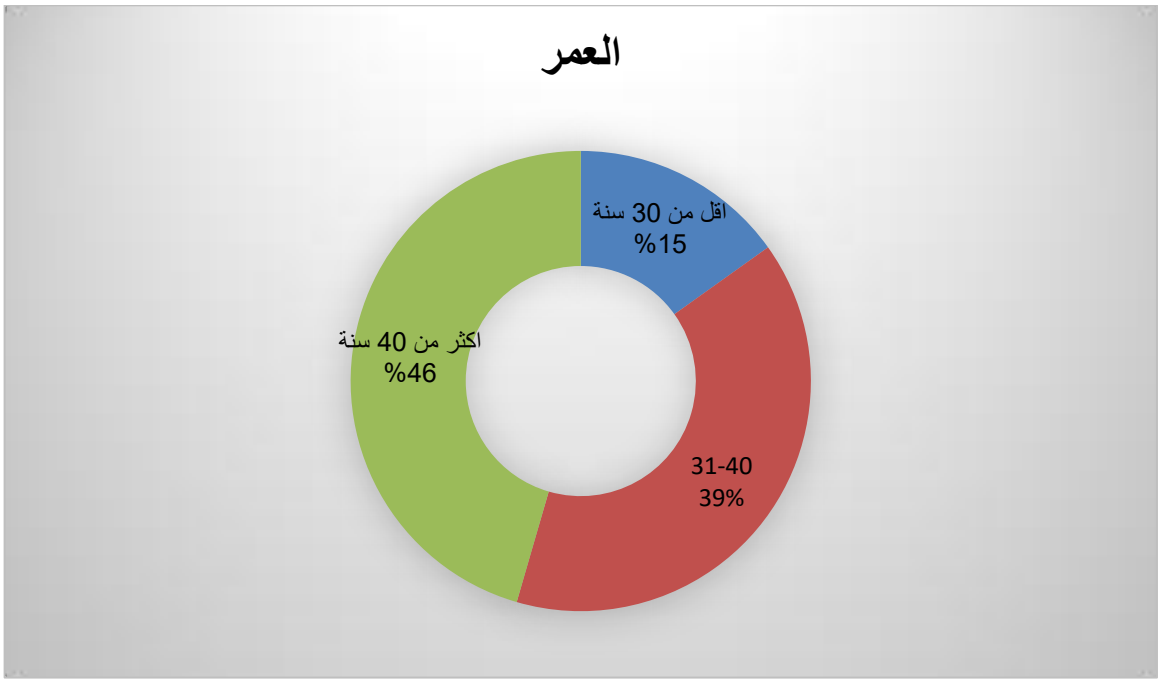

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الشكل أن أغلبية أفراد العينة تتمركز في الفئة العمرية "اكثر من 40 سنة " وذلك بنسبة 46%، ثم تأتي الفئة العمرية "31-40 سنة" في المركز الثاني بنسبة 39 % يليها فئة "اقل من 30 سنة"

بنسبة 15%، ويمكن إرجاع النتائج السابقة إلى التعقيدات التي أصبحت حاضرة أمام التوظيف بالمؤسسات الهامة مثل المؤسسة محل الدارسة (البنوك)، لذلك تفضل المؤسسة الاحتفاظ بموظفيها على توظيف موظفين أحدث عمرا.

ثانيا: المؤهل العلمي

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

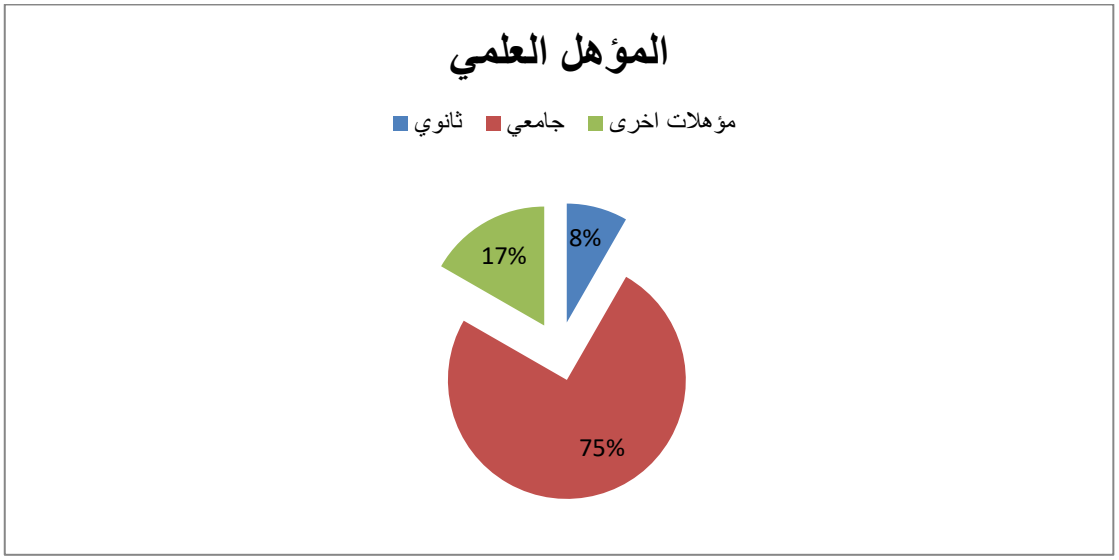

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الشكل أن أغلبية أفراد العينة ذوي مؤهل علمي " جامعي" بنسبة 75% بيليها 17% لكل من " مؤهلات اخرى" و " ثانوي" ب 17% و8% بالترتيب، مما يعني أن العمل في مؤسسة محل الدراسة متطلب للزاد العلمي والكفاءة، وبما أن دراستنا تتضمن غالبية من الجامعين فهذا يعطيها شيء إضافي من المصداقية والشفافية.

ثالثا: الوظيفة

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

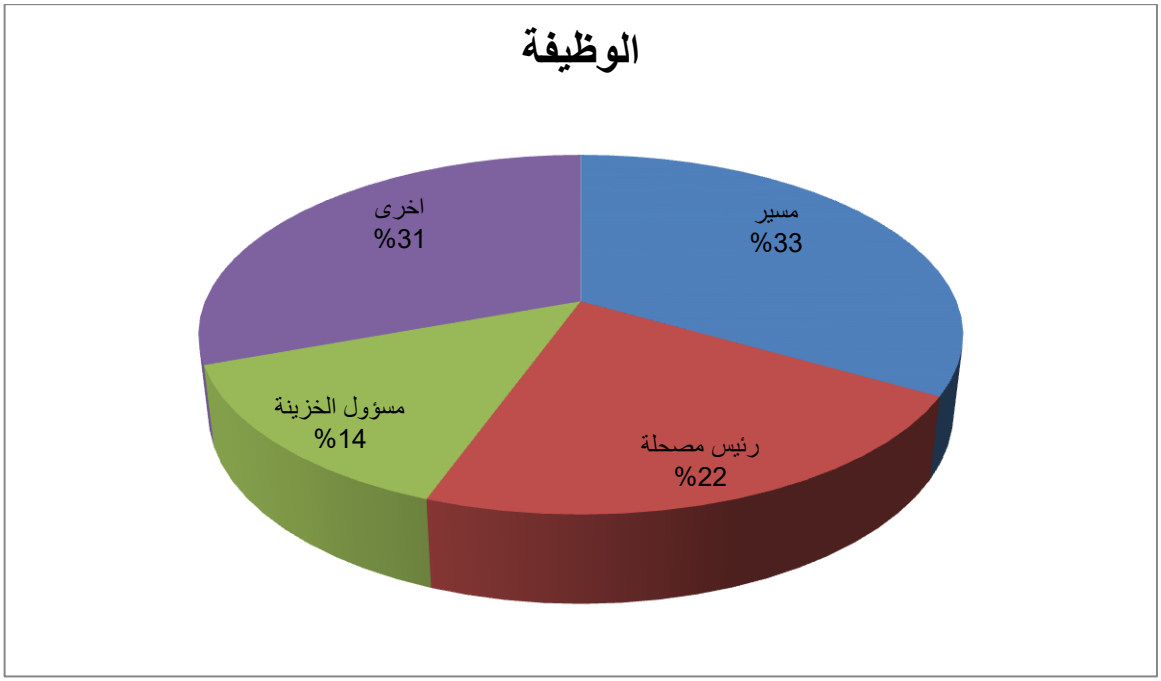

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

من خلال الشكل الظاهر أمامنا فإن أغلب افراد العينة هم "مسير" بنسبة 33% يليها 31% في وظائف اخرى، ام البقية فتتوزع بين " رئيس مصلحة" و "مسؤول خزينة" بنسبة 22% و 14% بالترتيب تأتي هذه النتيجة انعكاسا لما توصلنا إليه في توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، فكون أغلبية أفراد العينة من الجامعيين فمن الطبيعي ان تكون أغلبية توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة في "مسير" ،كما تتوزع العينة حول كل الخيرات، مما يعني شمولية أفراد العينة لجميع الوظائف المقترحة.

رابعا: سنوات الخبرة

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

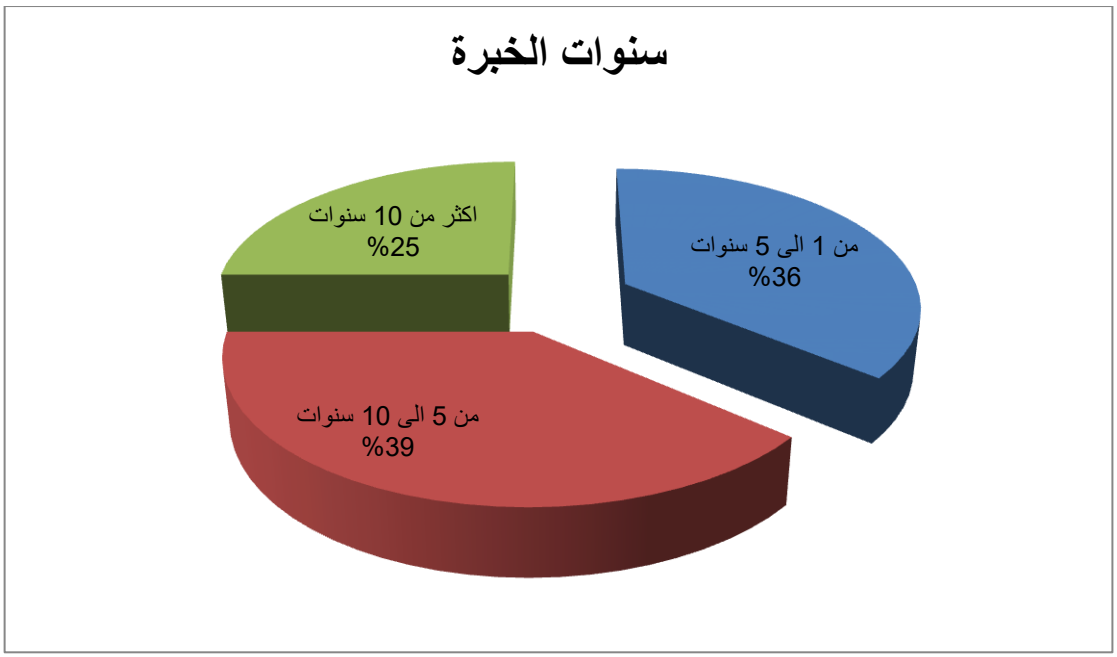

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى خبرة كبيرة من 5 الى 10 سنة فأكثر بنسبة 39% يليها 36% من 1 الى 5 سنوات ، وصولا الى أكثر من 10 سنوات بنسبة 2519%. مما يعني ان أفراد العينة المستبانة يتمتعون بمستوى خبرة كبير يساهم في إدراك وفهم جيد لعبارات الاستبيان و يعطي اجابات موضوعية ، تساهم في دقة وسداد هذه الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي

لاختبار طبيعة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، قمنا بإخضاع هاته المتغيرات لاختبار **شابيرو ويك** وكانت النتائج كما هو في الجدول التالي، و بتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (09): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	اختبار شابيرو ويبك	
	قيمة الاختبارZ	القيمة الاحتماليةP.sig
فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة	0.830	0.000
الحد من مخاطر السيولة	0.813	0.000

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

من النتائج الموضحة في الجدول رقم 04 يتضح أن **P.sig** لمحوري الدراسة أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالقيم المساوية بالترتيب 0.000و 0.000 لكل من محوري الدراسة وبذلك فإن توزيع البيانات لهذين المحورين لا يتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يجعلنا نتوجه لاستخدام الاختبارات اللامعلمية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات

سنعرض و نحلل في هذا المطلب مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان معتمدين في ذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الفرع الأول: تحليل فقرات الاستبيان

سنحاول في هذا الجزء عرض نتائج التحليل الاحصائي للمتوسطات الحسابية

1. **تحليل فقرات المحور الأول حجم ادراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه:** يوضح الجدول رقم(10): نتائج تحليل فقرات المحور الأول لأداة الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وهذا بهدف معرفة مدى حجم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لدى البنوك الثلاث المشكلة لمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (10): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يتوفر لدى البنك قسم لإدارة المخاطر ومنها مخاطر السيولة.	4.05	0.283	موافق
02	يضع البنك أنظمة وإجراءات لقياس مخاطر السيولة.	4.02	0.371	موافق
03	يهتم البنك بتقييم الأداء والرقابة بهدف تحسين قياس مخاطر السيولة.	4.16	0.200	موافق
04	يهتم البنك بتحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.	3.88	0.387	موافق
05	يضع البنك أنظمة لتقييم السيولة بشكل دوري.	4.05	0.225	موافق
06	يتولى البنك مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالبنك	4.08	0.250	موافق
07	توفر اقسام البنك المعلومات بشكل دقيق ومنظم لقسم إدارة المخاطر.	3.97	0.371	موافق
08	يضع البنك نظم معلومات تعكس تطورات أوضاع السيولة.	3.86	0.466	موافق
X1	المتوسط و الانحراف الكلي لمحور حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه	4.01	0.148	موافق

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

وفقا لما جاء في الجدول أعلاه تبين لنا أفراد العينة المستقصيين موافقين بالأغلبية بالنسبة لمحور حجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه ، وكان اتجاه كل العبارات موافق، حيث يمكننا رؤية أن أفراد العينة مقتنعين حول أنظمة و اجراءات قياس مخاطر السيولة بالبنك و برامج التقييم فيها كما يمكن أن نلاحظ توافق من خلال المتوسطات الحسابية للعبارات و المتوسط الحسابي الكلي للمحور وهو دلالة على وجود انسجام في إجابات الأفراد حول هذا المحور، كما يمكن ملاحظة الانحراف المعياري المنخفض للإجابات افراد العينة حول هذا المحور حيث تراوحت ما بين 0.200 كأقل انحراف معياري وبين 0.466 وهي انحرافات متقاربة جدا تجعلنا مطمئنين حول اتساق عباراتنا و مدى فهمها من طرف أفراد العينة.

2. **تحليل فقرات المحور الثاني مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك:** والهدف من هذا هو معرفة مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنوك الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (11): نتائج تحليل فقرات المحور الثاني.

الجدول رقم (11): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور مدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يستخدم البنك أدوات قياس مخاطر السيولة لمتابعة عملية توظيف الأموال بهدف رفع درجة السيولة لديه.	3.91	0.421	موافق
02	يقيس البنك باستخدام أدوات قياس مخاطر السيولة نوع وحجم وسلوك الودائع لديه لتحقيق متطلبات السيولة التي يحتفظ بها	3.08	0.504	محايد
03	يحدد البنك مدى تقلب وتباين الودائع والالتزامات الأخرى وطرق التعامل مع الودائع عند استحقاقها.	3.91	0.421	موافق
04	يراقب البنك باستخدام أدوات قياس مخاطر السيولة ويتابع حركة الأصول والخصوم للاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة.	3.80	0.447	موافق
05	يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية والنوعية من أجل تحديد وقياس مخاطر السيولة.	3.83	0.371	موافق
06	يقيس البنك مخاطر السيولة لتحديد الانحرافات باستخدام مؤشرات السيولة.	3.88	0.387	موافق
07	يعتمد البنك على النسب المالية للسيولة في تحديد مخاطر السيولة وضبطها.	3.91	0.193	موافق
08	يستعين البنك بتحليل اختلاف تواريخ الاستحقاق التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة لمراقبة السيولة.	3.44	0.311	موافق
X2	المتوسط و الانحراف الكلي لمحور مدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك	3.81	0.162	موافق

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

يظهر الجدول اتجاه أفراد العينة المستقصيين حول عبارات هذا المحور وكانوا موافقين بالأغلبية بالنسبة لمحور مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك، حيث اتجاه كل العبارات موافق، و يظهر ان

البنك يستخدم أدوات قياس مخاطر السيولة و يراقب استخدامها بهدف تحديد انحرافات ، كما ان البنك يستعين بتحليل اختلاف تواريخ الاستحقاق التي يتم مراقبتها على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة لمراقبة السيولة.

جاء الانحراف المعياري الكلي للمحور ب 0.162 والذي هو منخفض مما يعني يعني أن هناك استقرارا واتساقا اكثر لإيجابيات افراد العينة حول المحور.

3. **تحليل فقرات المحور الثالث الحد من مخاطر السيولة في البنك:** و الهدف من هذا هو توضيح فعالية الأدوات في الحد من مخاطر السيولة في البنوك الثلاث المشكلة لمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (12): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الحد من مخاطر السيولة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	هناك ملائمة في البنك بين تحصيل السيولة وبين استثمارها وتوظيفها.	3.83	0.600	موافق
02	هناك توازن في البنك لا فائض في السيولة ولا عجز السيولة.	3.58	0.593	موافق
03	لدى البنك سيولة كافية على الدوام للوفاء بالتزاماته عند استحقاقا في ظل الظروف العادلة والاستثنائية.	3.91	0.536	موافق
04	لا يواجه البنك خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعته بسبب السيولة.	3.61	0.702	موافق
05	يحقق البنك تدفقات نقدية متراكمة غير سالبة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة.	3.63	0.694	موافق
06	هناك توافق في تواريخ استحقاق تواريخ استحقاق التمويلات الممنوحة والتدفقات النقدية المترتّبة عنها لدى البنك	3.66	0.343	موافق
07	يتمكن البنك من مقابلة احتياجاته المتعدّدة مثل السحوبات العادية أو الفجائية واحتياجات رأس المال العامل.	3.80	0.733	موافق
08	يتمكن البنك من الالتزام بالحدود الدنيا الموضوعة من البنك المركزي بشأن السيولة.	3.88	0.387	موافق

Y	**المتوسط و الانحراف الكلي لمحور** الحد من مخاطر السيولة	**3.74**	**0.068**	**موافق**

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

يمكن القول أن البنك يعمل بجد للحد من مخاطر السيولة و ذلك من خلال الجدول السابق الذي يظهر اتجاهات أفراد العينة المستبانين حول عبارات محور الدراسة والتي يظهر من خلالها أن البنك يحرص على الملائمة بين تحصيل السيولة وبين استثمارها وتوظيفها والموازنة بين العجز والفائض في السيولة، كما أن البنك لا يواجه خسائر غير مقبولة أو يخاطر بسمعته بسبب السيولة.

تأتي هذه النتائج بعد توافق أغلب افراد العينة حول محور الحد من مخاطر السيولة اين جاءت المتوسطات الحسابية كلها في الترتيب الرابع في جدول المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها و التي تدل بالموافقة "موافق". كما يمكن الارتياح حول صياغة عبارات اداة دراستنا من خلال الانحراف المعياري المنخفض و الذي يدل على مستوى تشتت منخفض للإجابات افراد العينة حول هذا المحور

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

بعد أن قمنا بالتطرق لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية، سنحاول إظهار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (حجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه، مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك) والمتغير التابع الحد من مخاطر السيولة ، وفي الأخير سنقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة، وذلك من اجل قبول الفرضيات أو رفضها وقد استعملنا في ذلك نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وأيضا سنقوم بإظهار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة بأبعاد فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة المتمثلة في كل من (حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه ،مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك) والمتغير التابع الحد من مخاطر السيولة.

جدول رقم(13): جدول يمثل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

معامل الارتباط بين	حجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه	مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك
الحد من مخاطر السيولة	**0.170**	**0.614** **

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

** ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.01

*ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.05

من خلال الجدول يظهر لنا محور مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك كان له القيمة الوحيدة الدالة إحصائيا ب 0.614 و هي أكبر من 0.6 مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة بين مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة و بين الحد من مخاطر السيولة.

الفرع الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض و تحليل مختلف اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان نقوم باختبار الفرضيات عند دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1- الفرضية الرئيسة الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه على الحد من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية الفرعية الثانية :

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك على الحد من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمنا الانحدار الخطي المتعدد

الجدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	اختبار T		معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	اختار F	
		قيمة t	المعنويةsig			قيمة F	المعنويةsig
الثبات	2.787	8.536	0.000				
حجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه	-0.426	-3.639	0.001				
مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك	0.698	6.245	0.000				
				0.555	0.745	20.577	0.000

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

نلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهي أقل من (sig≤0.05)، كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 0.745 مما يعني وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ونلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن معامل التحديد يساوي (0.555) أي أن (55%) من التغير في الحد من مخاطر السيولة تفسره أبعاد فعالية ادوات قياس مخاطر السيولة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.

الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال الجدول رقم(10) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.001 وهي اقل من 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد العينة يرون أن هناك أثر لبعد حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية:

من خلال الجدول رقم(10) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0 ومنه يمكن القول أن أفراد العينة يرون أن هناك أثر لمدى تطبيق ادوات لقياس مخاطر السيولة في البنك على الحد من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية الاولى:

من خلال الجدول (10) تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.00 و هي اقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، و يمكن القول أن افراد العينة يرون أن هناك أثر لفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة على الحد من مخاطر السيولة الدولية لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما أكدته الفرضية الفرعية الأولى و الثانية التان أثبتتا وجود أثر لبعد حجم ادراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه ومدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك على الحد من مخاطر السيولة .

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

بغرض اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تهتم بمعرفة الفروقات الشخصية والوظيفية صممنا فرضيتن للقبول والرفض حول نتائج الاختبار حيث جاءت :

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى الحد من مخاطر السيولة تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية: العمر ، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى الحد من مخاطر السيولة تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية: العمر ، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) .

ولكي نختبر الفرضية الرئيسة الثانية سنتطرق لاختبار الفرضيات الفرعية التابعة لها و التي من خلالها يمكننا الاستنتاج و تقصي حقيقة وجودة فروق من عدمه و جاءت بالشكل الاتي:

- **الفرضية الفرعية الاولى**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير العمر عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير العمر عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول مستوى الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

الفرضية الصفرية :

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات فتم اختبارها عن طريق **Test de Kruskal–Wallis** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار Test de Kruskal–Wallis للعينات المستقلة (العمر ، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، سنوات الخبرة) الحد من مخاطر السيولة

المتغير	Chi–square	FD	مستوى الدلالة
العمر	4.875	2	0.087
المؤهل العلمي	9.011	2	0.011
الوظيفة	7.482	3	0.058
سنوات الخبرة	8.522	2	0.014

من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات (spss22).

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

أظهرت لنا نتائج الجدول 11 أن قيم مستوى الدلالة اكبر من 0.05 حول متغير العمر و الوظيفة و بالتالي نقبل فروض العدم الأولى والثالثة ونرفض الفرضيات البديلة لها، أي أنه لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة للمتغيرات (العمر، الوظيفة).

كما أظهرت لنا نتائج الجدول 11 أن قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05 حول متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة بالتالي نرفض فروض العدم الثانية والرابعة ونقبل الفرضيات البديلة لها، أي أنه توجد فروق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

بذلك نقبل الفرضية الرئيسية الثانية وذلك لوجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة تعزى للمتغيرات الوظيفية والشخصية (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)، عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج:

أشارت النتائج المتحصل عليها وجود مستوى من فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة بالمؤسسة محل الدارسة، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لأبعادها (حجم ادراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة، مدى تطبيق ادوات قياس مخاطر السيولة في البنك) بدرجة عالية من الموافقة والمتمثلة بالترتيب كالاتي: (4.01)، (3.81)، مما يعني تمتع المؤسسة بدرجة عالية من فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة.

كما اشارت النتائج أن المتوسطات الحسابية لتصورات العاملين للحد من مخاطر السيولة في المؤسسة محل الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة وبلغ المتوسط الكلي (3.74) وانحراف معياري (0.068)، مما يعني إجمالا أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الملائمة في تحصيل السيولة واستثمارها و توظيفها، كما ان هناك توازن في البنك من حيث ميزان الموازنة في السيولة، هذه الموازنة تجنبه الوقوع في مخاطرة أو خسائر غير مقبولة.

أيضا توصلت الدراسة الى يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة على الحد من مخاطر السيولة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)، كما توصلت الدراسة الى وجود فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول مستوى الحد من مخاطر السيولة تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية: العمر ، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة ميدانية لمعرفة مدى فعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في البنوك الجزائر والحد من مخاطرها، حيث تم في المبحث الأول عرض منهجية اجراءات دراسة الميدانية من خلال معرفة المنهج العلمي المستخدم كذلك قمنا بإدراج مجتمع وعينة الدراسة، أما المبحث الثاني تناولنا فيه في نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات من خلال الاجابات المبحوثين فيما يتعلق بصفاتهم الشخصية بالإضافة إلى وصل آرائهم حول عبارات الاستبيان لمتغيرات الدراسة، كما تم اختبار فرضيات الدراسة.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر المخاطر أحد الأشياء الملازمة للبنوك، فهي نتيجة التقلبات والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم بجميع أنظمته ومؤسساته الاقتصادية، والبنوك التجارية كباقي المؤسسات لها نشاطها الخاص الذي بات أكثر تنوعا وتعقيدا نظرا لاحتكاكها مع القطاعات المتنوعة والموجه لكل الفئات سواءً كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، فالاهتمام بالسيولة من طرف البنوك راجع إلى أنها الركيزة الأساسية لنشاطه واستمرار وجوده، لذلك فالحفاظ عليها من مستويات كافية يحمي البنك وأصحاب الحقوق فيه من التعرض لمخاطر السيولة والمخاطر الأخرى المترتبة عليها، والتي لا يمكن تجنبها تماما ولكن يمكن التقليل منها، لذلك فالبنوك ملزمة على مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بعملها والقيام بالإجراءات الرقابية والقياسية اللازمة من أجل متابعتها بشكل سليم وفعّال.

وسنقوم فيها يلي اختبار الفرضيات أولا ثم عرض النتائج النظرية والميدانية للدراسة ومن ثم توضيح آفاق الدراسة.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: "هناك وعي البنك لدى بأهمية قياس مخاطر السيولة من خلال وضع إجراءات تساعد على تحديد وتقييم مخاطر السيولة التي يتعرض لها " تمّ اثبات صحة هذه الفرضية فقد تبين حجم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة لديه وتوصلنا إلى أن البنك يدرك بحجم كبير أهمية قياس مخاطر ولذلك وضع قسم متخصص للقيام بقياس خطر السيولة وفق اجراءات معينة يتبعها بمستوى مرتفع؛

الفرضية الثانية: "يطبق البنك أدوات متنوعة لقياس مخاطر السيولة" وتمّ اثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن البنك بالفعل يطبق أدوات قياس مخاطر السيولة بمستوى مرتفع من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات الكمية والنوعية من أجل قياس خطر السيولة.

الفرضية الثالثة: "يساهم إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة وتطبيقه لأدوات قياس متنوعة في الحدّ من مخاطر السيولة لديه"، وقد تمّ اثبات صحة هذه الفرضية وتوصلنا إلى أن إدراك البنك لأهمية قياس مخاطر السيولة وتطبيقه لأدوات قياس متنوعة يساهم في الحدّ من مخاطر السيولة لديه بمستوى مرتفع وأن البنك يعمل دوما على توفر سيولته وتوازنها.

ثانيا: نتائج الدراسة النظرية

- ✓ تعتبر السيولة من أهم ما ترتكز عليه البنوك التجارية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في وضع الثقة بالبنك فهي ضمان يشجع الأشخاص على ايداع أموالهم بالبنك؛
- ✓ تتعرض البنوك التجارية خلال قيامها بعملها للعديد من المخاطر أهمها مخاطر السيولة؛
- ✓ تتكون السيولة البنكية من السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية بحيث تضم السيولة الحاضرة مجموع الأموال الموجودة في صندوق البنك من العملة الوطنية والأجنبية إضافة إلى شيكات تحت التحصيل والودائع لدى البنوك الأخرى والبنك المركزي، أما السيولة شبه النقدية فتشمل الأصول ذات الأجل القصير كالكمبيالات المخصومة وأذونات الخزينة وغيرها؛
- ✓ إن تخلف وتماطل البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه يعد مؤشرا سلبيا يدل على أن يعاني من مخاطر السيولة؛
- ✓ يمكن قياس مخاطر السيولة باستخدام العديد من مؤشرات والطرق وللبنك حرية اختيار الطريقة التي تلائمه؛
- ✓ تم تطوير أدوات قياس مخاطر السيولة واستعمال الصيغ الرياضية من أجل توجيهها لقياس مخاطر السيولة وتقدير العجوز المتوقع في سيولة البنك خلال فترة زمنية معينة؛
- ✓ تعتبر النسب المالية للسيولة الأكثر شيوعا والأقدم والأبسط استعمالا.

ثالثا: النتائج الميدانية للدراسة

- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد حجم إدراك البنك لأهمية مخاطر السيولة لديه في الحدّ من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك في الحدّ من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مدى تطبيق أدوات لقياس مخاطر السيولة في البنك في الحدّ من مخاطر السيولة لدى افراد عينة الدراسة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)؛
- ✓ عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة للمتغيرات (العمر، الوظيفة)؛

- ✓ توجد فروق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول الحد من مخاطر السيولة للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).
- ✓ إن البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بتطبيق مختلف الأدوات لقياس مخاطر السيولة.
- ✓ إن أدوات قياس مخاطر السيولة فعالة في الحدّ من مخاطرها في البنوك التجارية الجزائرية.

رابعا: افاق الدارسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها ومحاولة الاحاطة بمختلف جوانب المتعلقة بفعالية أدوات قياس مخاطر السيولة في الحدّ من مخاطرها في البنوك إلا هذا لا ينفي وجود بعض الجوانب التي لم يتم التدقيق فيها وانطلاقا من هذا يمكننا وضع منافذ أخرى للموضوع:

- ✓ تأثير مخاطر سيولة البنوك على السيولة الكلية للجهاز المصرفي؛
- ✓ دور الرقابة المصرفية في ادارة مخاطر السيولة في البنوك؛
- ✓ ادارة مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبيعة الأولى، دار غيداء نشر توزيع، عمان الأردن 2015.

2. أحمد العلي، إدارة المخاطر الائتمانية، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا 2021.

3. بن علي لعزوز وأخرون، إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوراق نشر توزيع، عمان الأردن 2013

4. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على العائد والمخاطرة، دار اليازوري 2012

5. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل لنشر، عمان الأردن 2006.

6. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الاسكندرية مصر 1999.

7. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد – إدارات – شركات بنوك – مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات واسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر 2007.

8. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصارف (قياس و ضبط السيولة)، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر.

9. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الاسكندرية مصر.

10. عبد الغفار حنفي، إدارة البنوك، الدار الجامعية طبع نشر، الاسكندرية مصر 1997.

11. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس نشر توزيع، عمان الأردن 2013.

12. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج نشر توزيع، عمان الأردن2006.

13. محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سورية الفتاة نشر، سوريا 2022.
14. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي نشر و توزيع، عمان الأردن 2005.

الأطروحات والرسائل:

1. أحمد عمان، فعالية كفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي معمق، جامعة غرداية الجزائر 2018.
2. جوري رندة، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الاسلامية وآليات ادارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية والاسلامية ولجنة بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2020.
3. حياة نجار، إدارة المخاطر وفق اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2014.
4. مروج طاهر هذال المرسمي، أثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية رأس مال في أداء المصارف التجارية العراقية خلال الفترة 2005 – 2014.
5. علي حقبة، التقنيات الحديثة في إدارة السيولة النقدية، دراسة أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في مصارف التأمين، جامعة دمشق سوريا 2013.
6. فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، دراسة أعدت لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا 201
7. حراث يسرى، قياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام مقاربة (VaR) ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر 2019.

المجلات و المقالات:

1. أحلام وعبدلي، حمزة عمي السعيد، دعم تسيير السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد السابع العدد 02، 2014.
2. ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر، الطبعة الثانية، صندوق النقد العربي، أبوظبي مارس 2010.

3. بن سليم محسن، بن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة مقارنة السيولة المعرضة للخطر، مقال منشور بمجلة
4. حسن محسن توفيق المطيري، السيولة وأثرها في العائد و المخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد، مقال منشور بمجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر العدد 37، 2016.
5. خلف محمد حمد، أحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مقال منشور بمجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 52، 2017.
6. رنيم أحمد سلمان، تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية مقارنة بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي، جامعة الشام الخاصة 2020.
7. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، قياس و تحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية ، مقال منشور بمجلة الابتكار والتسويق العدد 03.
8. رنيم أحمد سلمان، تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية مقارنة بين المصرف الإسلامي و المصرف التقليدي، جامعة الشام الخاصة 2020.
9. رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية
10. صبحي حسون عباس، ضحى ذياب أحمد، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (fsi) في العراق 2005– 2019، مقال منشور بمجلة الإدارة والاقتصاد العدد 129 أيلول 2021.
11. عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2020.
12. عمار عريس، مجدوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مقال منشور بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017.
13. عباس كاظم الدعمي، تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المصرفي.
14. فاروق فخاري، نورة زبيري، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالاشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مقال منشور بمجلة الامتيازات لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد الثاني العدد 02 ديسمبر 2018.

15. فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS ، مقال منشور بالمجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث عشر العدد04.
16. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مقال منشور بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 36، 2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات.
2. نعيمة بن عامر، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى منظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع و تحديات، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية.
3. منصور منال، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية عنوان المداخلة إدارة المخاطر الائتمانية و وظيفة المصارف القطرية و الاقليمية، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 20 – 21 أكتوبر 2009.
4. يدو محمد، قاشي خالد، مداخلة بعنوان استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية العملاقة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك التجارية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
5. التعليمات الرقابية بشأن إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل 3، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والاشراف.

الانترنت:

1. https://copex.com/ar/academy/moasher-alsyoaleh
2. https://www.avatradear.com/education/professonel-trading-strategies/mfi-indicator-trading-strategies
3. https://admiralmarkets.com/ar/education/articles/forex-indicators/mo2asher-money-flow-index

المراجع الأجنبية:

1. Zahra Bencheriet, Tewfik Bensahla, La Gestion de risque du crédit bancaires, cheurfa.s, Haddouche magazine, vol 08, № 03 Décembre 2022.
2. Hachemi soltani, Sadek Seffih, Istisna Risk Management in Islamic banks, Journal of Finance and Business Econamics Review, vol 06, № 04, Décembre 2022.
3. Enzo scannella, theory and régulation of Liquidity Risk management in banking international, journal of Risk Assessment management,vol 19, .4 2016.

قائمة الملاحق